

خواطر اقتصادية



بقلم - خالد محمد المطوع

Kalmutawa@istidamah.com

كل حبة لها

أجرة

الكهرباء...

مورد للاستثمار

أعلنت Google في 9 سبتمبر 2026 عن استثمار 13 مليار يورو في بنية الذكاء الاصطناعي في فنلندا خلال عامين، ووقعت عقدًا لمدة 22 عامًا لشراء ما يصل إلى نصف الكهرباء التي تنتجها محطة لوفيسا النووية. وكان تأمين الكهرباء أحد العناصر الأساسية في قرار الاستثمار.

فمراكز البيانات تحتاج إلى إمداد كهربائي ضخم ومستقر، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية تضاعف استهلاكها للكهرباء عالميًا بحلول 2030. لذلك أصبحت قدرة الدول على توفيرها لسنوات جزءًا من المنافسة على استثمارات الذكاء الاصطناعي.

وفي الكويت، لدينا الاتفاق المعلن مع Google Cloud في يناير 2023 لإنشاء منطقة سحابية، وهي بداية مهمة لتحويلها إلى قطاع أوسع، ونحتاج إلى تسريع بناء محطات وشبكات إضافية تواكب نمو الطلب المحلي، وتمنح الكويت قدرة إضافية لاستقطاب استثمارات جديدة كثيفة الاستهلاك للطاقة.

عندها تستطيع الكويت تقديم عرض إلى شركات مثل Microsoft و-Ama zon وMeta: أرض مجهزة، وكهرباء بعقود طويلة الأجل، وربط دولي سريع، وترخيص من نافذة واحدة.

بالنفط وصلنا إلى أسواق العالم، وبالكهرباء قد تصل استثمارات العالم إلينا. وكل حبة لها أجرة.

طفرة استثنائية

في وعي المساهمين

شكاوى للدفاع عن الحقوق

وملاحظات على اختلال المسارات

تحقيقات واستدعاءات وطلب ردود وكل

تحرك من المساهم يُقابل بجدية واهتمام

مشيرة إلى أنه يتم التعامل مع الشكاوى ضمن آلية دقيقة، من خلال الاستماع وطلب الرد ودراسة الوقائع بعناية، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

في هذا الصدد أيضاً أوضحت مصادر أن جزء من الشكاوى تعتبر من العوامل المساعدة في كشف بعض المخالفات والممارسات التي لا تتفق مع صحيح القانون، وثبت مؤخراً تعديل مخالفات، إما نتيجة اعتراضات في جمعيات عمومية أو شكاوى لجهات إشرافية.

في الأسابيع القليلة الماضية تفاعل مستثمرون مع بعض الممارسات المرصودة، وتم توجيه شكاوى بشأنها، وأي مخالفة لن تمر دون تعديل وعقاب وفقاً لصحيح القانون.

كشفت أوساط قانونية أن هناك طفرة إيجابية ملموسة في الأوساط الاستثمارية على نطاق الأفراد، تؤكدتها تعدد الشكاوى والملاحظات التي تتدفق على الجهات المعنية.

وتعتبر هذه التحركات من جانب المساهمين هي جزء من عملية الدفاع عن الحقوق والمتابعة لممارسات أعضاء مجالس الإدارات والأجهزة التنفيذية.

وفي هذا الصدد أكدت مصادر قانونية أن القوانين تحمي حق المساهم وتمنحه الكثير من الحقوق، لا سيما في المسائلة، وعليه فقط تفعيلها ومعرفة واجباته.

الجدير ذكره أن أي جهة رقابية تعطي الشكاوى التي تتلقاها أولوية قصوى، ويتم التعامل معها بمنتهى الجدية،

2.771 مليار دينار مشتريات الأجانب

في البورصة خلال 9 أشهر

تركيز على فرص أكثر استقراراً وأرباح نقدية مضمونة نهاية لعام

التراجعات في أسواق مالية عديدة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، فإن درجات تماسك بورصة الكويت أفضل إيجابية بالرغم من المحطات الحادة للتصحيح.

يذكر أن مؤشرات السوق مالياً أفضل، وذلك استناداً لقوة المراكز المالية لشريحة من الشركات لديها قدرة على تحقيق نتائج وأرباح والمنافسة على مشروعات في الداخل والخارج، وبالتالي تحقيق أرباح إيجابية وتوزيع عوائد نقدية.

ضغوط التضخم أقل محلياً، وكذلك استقرار الدينار واحتفاظه بقيمة ثابتة وبعيدة عن التذبذبات الحادة، إضافة إلى استمرار إنفاق الدولة على المشروعات وسط ظروف استثنائية.

وجدير ذكره أنه من المنتظر أن يستقبل السوق في غضون الأسبوع المقبل 73.560 مليون توزيعات أرباح نقدية من "زين".

أظهرت بيانات رسمية أن حجم مشتريات الأجانب في بورصة الكويت، على مستوى الأفراد والمؤسسات والصناديق، بلغ من بداية العام الحالي حتى نهاية الربع الثالث نحو 2.771 مليار دينار كويتي.

وتعتبر تلك السيولة بالدرجة الأولى عن ثقة تجاه الفرص التي يتم استهدافها، ووفقاً لعدد من المؤسسات المالية والجهات الاستشارية الاقتصادية، تعتبر تلك السيولة من الأكثر استقراراً، وتتركز في حصص طويلة الأجل وليست سيولة مضاربة.

ويمكن الإشارة إلى أنه في الفترة المقابلة من العام الماضي 2025 بلغت سيولة الشراء الأجنبي 2.983 مليار دينار، ما يعني أنها تراجعت في فترة الأشهر التسعة من 2026 بقيمة 212.354 مليون فقط، وهي قيمة طفيفة تشكل نسبتها 7.6%، حيث يجمع المراقبون على أنها قياساً للأحداث والتداعيات الجيوسياسية ونسب

سؤال
الأسبوع

عندما يكون المصفي مُعين من كبار الملاك، ويتقلد أكثر من منصب في مجموعتهم، ويدير مصالح مختلفة، هل سيكون أحرص على حقوق صغار المساهمين والأقليات أم ستكون الأولوية لمن يوفر له هذه المناصب؟ وهل أي تصفية مهما كانت تحتاج 10 سنوات؟

البورصة تواصل النزيف وتخسر 144.8 مليون دينار



بنحو 0.54% و0.06% على الترتيب، عن مستوى الخميس الماضي.

يُشار إلى أن بورصة الكويت بدأت إلغاء الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي اعتباراً من الأحد، وبدء تطبيق الهيكل الجديد لعمولات التداول والتقصا والتسوية.

وأثر على الجلسة تراجع 9 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ1.971%، بينما ارتفع 4 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ21.03%.

تراجع سعر 83 سهماً على رأسها "التقدم" بـ9.46%، بينما ارتفع سعر 39 سهماً في مقدمتها "امتيازات" بـ35.28%، واستقر سعر 11 سهماً.

وجاء سهم "ساحل" في مقدمة نشاط الكميات بـ36.13 مليون.

الجيوستاسية، وكذلك الضغوط المستوردة التي في بعض الأحيان تمثل عامل ضغط غير مبرر، فضلاً عن أن الانتقائية للسلعة المستهدفة أمر غاية في الأهمية.

أمس خسرت القيمة السوقية 144.8 مليون دينار كويتي، وأغلقت عند مستوى 52.853 مليار دينار كويتي.

تراجعت كمية الأسهم المتداولة 4.6%، وتراجعت قيمة التداول 18.6% عند 60.665 مليون دينار، فيما انخفضت الصفقات بنسبة 7.5%.

تراجعت أسهم 84 شركة، وانخفضت 39 أخرى من إجمالي 134 سهم شملهم التداول.

انخفض مؤشر السوق الأول و"العام" بـ0.32% و0.27% على التوالي، كما نزل المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي

الأخيرة من العام الكثير من التسويات بين البنوك والمدينين بخصومات جيدة، أيضاً فترة توزيعات فصلية من بعض الشركات، حالياً نحو 9 شركات ستمنح المساهمين نقداً هذا العام.

أيضاً الكثير من الصفات يتم إنجازها، وكذلك إغلاقات للعديد من المشاريع وحسم بعض التخارجات، وأمام تلك العوامل التي تتسارع في تلك المرحلة من كل عام غالباً ما يرافق السوق زخم إيجابي.

لكن مصادر استثمارية قالت أن السوق مهما تراجع يبقى وعاء استثماري جيد وذو عوائد إيجابية، وفي مثل تلك الأجواء يتناسب معه أكثر أصحاب النفس الطويل، فيما من يبحث عن "تكات" سريعة قد لا تناسبه الأجواء الضبابية وتقلبات الأوضاع

تراجعت بورصة الكويت أمس في تعاملات افتتاح الأسبوع، رغم البداية الإيجابية التي عكست تفاؤلاً نسبياً، لكن سرعان ما ارتفعت وتيرة عمليات البيع التي استهدفت جموع الأسهم التي بدأت بصعود ومكاسب، وتدفقت العروض على الأسهم الخضراء فتراجعت مع القاعدة التي بدأت أساساً على انخفاض.

تحول السوق من المسار الأخضر للأحمر جاء مدفوع بمبيعات الأفراد بالدرجة الأولى، مع استمرار حالة الترقب وهدوء المضاربين وغياب المبادرات.

ورغم الأداء المستقر والإيجابي نسبياً من بداية العام، إلا أن جموع المراقبين يبدون تفاؤلاً كبيراً بالربح الأخير من العام الحالي، الذي غالباً ما تتركز فيه عوامل إيجابية أكثر، حيث دائماً ما تشهد الأشهر

عقود أجنبية تتدفق على الشركات

بيوت القابضة: عقد بقيمة 1.5 مليون دولار



أمريكي تقريباً، وبما يعادل 462 ألف دينار كويتي لا غير. وتصدر الإشارة إلى أن عملية الترسية حالياً ضمن فترة التوقف الإلزامية والتي تنتهي في 13 أكتوبر 2026 وسيتم بعدها توقيع العقد. وأوضحت الشركة أن الأثر المالي سينعكس على البيانات المالية أثناء فترة تنفيذ العقد.

أعلنت شركة "بيوت القابضة" أن شركتها التابعة، شركة بيت الموارد الكويتي، قد تسلمت إخطاراً رسمياً من وزارة الدفاع في المملكة المتحدة يفيد بترسية العطاء المقدم من الشركة لتقديم خدمات أسطول المركبات للجيش البريطاني في مملكة البحرين، وذلك لمدة ثلاث سنوات، بقيمة إجمالية تبلغ 1.5 مليون دولار

مد البحر - الديرة القابضة

تصحيح لصفقة تمت في

25 أغسطس 2026 بسبب

... «خطأ مطبعي»

اسم المفصح *	شركة مد البحر القابضة
اسم الشركة التي يعمل لديها *	شركة الديرة القابضة
رمز الشركة :	الديرة
المناصب / الوظيفة *	مطلع
تاريخ التقديم/الإرسال :	01/10/2026
نوع التعامل *	بيع
يتم التعامل لحساب :	
مقدم الطلب	
هل تستثمر بشكل مباشر أم من خلال محطة استثمارية؟	مباشر
اسم الورقة المالية *	حركة الديرة القابضة (ش.م.ك. ع)
رقم :	234
رمز :	ALDEERA
تاريخ الصفقة *	25-08-2026
عدد الأسهم *	6000000
السعر *	0.4794
رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي *	89234159

وبحسب البيانات المعدلة، شملت العملية بيع 6 ملايين سهم من أسهم "الديرة القابضة" بسعر 0.4794 دينار للسهم الواحد؛ ليصل رصيد ملكية الشركة بعد تنفيذ التعامل إلى 89.23 مليون سهم.

تم الإعلان عن إفصاح تصحيحي أمس 4 أكتوبر من "مد البحر - الديرة القابضة" بشأن صفقة تمت في 25 أغسطس 2026 لتصحيح خطأ في قيمة الأسهم وكمية الأسهم بعد التعامل، أرجعته الجهات التي أفصحت إلى أنه خطأ مطبعي.

هيئة الأسواق: قائمة المحللين

الماليين المسجلين



خالد كرم
عبدالله الحسن
مجدي أمين
محمد الحمد
محمد العجمي
هانني اسبتيه

في بادرة إيجابية تمنح المستثمرين والمساهمين إيضاح وشفافية بشأن الأسماء المعتمدة كمحللين ماليين مسجلين تم نشر قائمة أسماء ضمت كل من:

إفصاحات البورصة

«الوطني للاستثمار»: ترخص لتسويق صندوقين

LTD (KD) 13 (and Finance Fund) . ويبلغ سعر العرض في الصندوق الثاني 100 دينار كويتي للسهم الواحد، بما يجعل القيمة الإجمالية للأسهم المرخص بتسويقها 300 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى عمولة اكتتاب تصل إلى 2.25% من المبلغ المستثمر تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.

وكذلك نص القرار الثاني على أن الصندوق مؤسس في جزر الكايमान، وأن الأسهم المطروحة للتسويق داخل الكويت مخصصة للمعلاء المحترفين فقط،

الترخيص 500 مليون دولار، على أن تضاف إلى المبلغ المستثمر عمولة اكتتاب تصل إلى 2.25%، تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.

وينص القرار على أن الصندوق مؤسس في جزر الكايमान، وأن الأسهم التي سيتم تسويقها داخل الكويت تطرح للمعلاء المحترفين فقط. .

وفي قرار آخر يحمل رقم 140 لسنة 2026، رخصت هيئة أسواق المال لشركة الوطني للاستثمار بتسويق 3 ملايين سهم من أسهم صندوق الإجارة والتمويل الثالث عشر بالدينار الكويتي المحدود (Leasing

حصلت الوطني للاستثمار ترخيصين لتسويق خاص لأسهم صندوقين للاستثمار الجماعي مؤسسين خارج دولة الكويت.

وبموجب قرار الهيئة رقم 141 لسنة 2026، الصادر الأحد، رخصت الهيئة لشركة الوطني للاستثمار بتسويق 50 مليون سهم من أسهم صندوق الإجارة والتمويل الثاني والخمسين المحدود (Leasing LTD 52 and Finance Fund)، داخل دولة الكويت، بسعر عرض يبلغ 10 دولارات أمريكية للسهم وتبلغ القيمة الإجمالية للأسهم التي يشملها

إفصاحات البورصة

«المعدات»: تغيير الاسم إلى «زمام كابيتال» وانتخاب عضو مجلس إدارة

اللزمة لمباشرة أعمال الشركة، في الحدود المسموح بها قانوناً، وتمويل أو إقراض الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً وكفالتها لدى الغير، على ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20%.

ووافقت الجمعية أيضاً على تعديل نص المادة (52) من النظام الأساسي، بحيث تطبق أحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو النظام الأساسي.

وعلى صعيد الجمعية العامة العادية، وافق المساهمون على استقالة فوز سعد الوزان من عضوية مجلس الإدارة بإجماع الحضور.

كما تمت الموافقة على انتخاب بدر محمد المطوع عضواً مكملاً لمجلس الإدارة، وانتخاب إبراهيم عبدالله الخزام عضواً احتياطياً أول، ومحمد الحميدي محمد العجمي عضواً احتياطياً ثانياً.

وافقت الجمعية العامة العادية وغير العادية المؤجلة لشركة المعدات القابضة على عدد من القرارات، أبرزها تغيير اسم الشركة إلى شركة زمام كابيتال القابضة، وتعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي، إلى جانب إجراء تغييرات على تشكيل مجلس الإدارة.

وافقت الجمعية العامة غير العادية؛ وفق بيان الشركة لبورصة الكويت على تعديل نص المادة رقم (2) من عقد التأسيس والمادة رقم (1) من النظام الأساسي؛ ليصبح اسم الشركة شركة زمام كابيتال القابضة (شركة مساهمة كويتية قابضة عامة).

كما وافقت على تعديل نص المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي الخاصة بأغراض الشركة؛ لتشمل أنشطة الشركات القابضة، وإدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها، وتوفير الدعم اللازم لها، واستثمار أموالها في الاتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى. وتتضمن الأغراض كذلك تملك العقارات والمنقولات

«أركان»: تعامل

مطلع على الأسهم

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية تعامل مطلع على أسهمها؛ وذلك بحسب إفصاح لبورصة الكويت الأحد. تمثل التعامل في شراء شركة الاستثمارات الوطنية 65 ألف سهم في «أركان» خلال تعاملات الخميس الماضي بسعر 0.319 دينار، وبلغ رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي 7.63 مليون سهم.

واستناداً إلى بيانات البورصة؛ فإن رأس مال «أركان» يبلغ 31.14 مليون دينار موزع على 311.41 مليون سهم، وتمتلك شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم أكبر نسبة بالشركة بنحو 30.54%، وتليها الشركة الأولى للاستثمار ومجموعتها (شركة المروة القابضة) بـ22.83%.

«سنام»: استحواذ في

السعودية مقابل 2.22

مليون دينار

وافق مجلس إدارة شركة سنام القابضة على استحواذ الشركة التابعة سنام كابتال القابضة على نسبة 55% من رأس مال شركة بيت المال الخليجي شركة مساهمة سعودية (مقفلة) مقابل مبلغ 27 مليون ريال سعودي (ما يعادل 2,215,500 دينار كويتي).

وكشفت «سنام» في إفصاحها لبورصة الكويت، الأحد، أنه سيتم الإفصاح لاحقاً عن الأثر المالي عند الانتهاء من الإجراءات اللازمة لدى الجهات المختصة.

«الخليج للتأمين»:

موافقة لإصدار

سندات دين بقيمة

100 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة الخليج للتأمين صدور موافقة وحدة تنظيم التأمين لإصدار سندات دين دائمة جديدة مصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي، واسترداد السندات القائمة.

وأشارت «الخليج للتأمين» في إفصاحها لبورصة الكويت الأحد، إلى أنه تم تعيين شركة كامكو للاستثمار كمدير الإصدار الوحيد وكمستشار الهيكل لعملية الإصدار.

وتابعت المجموعة أنها ستقوم باستكمال كافة الإجراءات للحصول على الموافقات اللازمة من هيئة أسواق المال، كما سيتم تقديم الإفصاحات ذات العلاقة بشكل متتابع فور صدور موافقات هيئة أسواق المال، وغيرها من المعلومات الجوهرية المرتبطة بعملية إصدار سندات الدين الدائمة الجديدة مصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال واسترداد السندات القائمة.

ونوهت «الخليج للتأمين» في البيان بأنه لا يوجد أثر على المركز المالي للمعلومة الجوهرية المعلنة.

«أولى تكافل»: القوة المالية بدرجة

B ونظرة مستقبلية مستقرة

وتستند قوة الميزانية العمومية للشركة إلى كفاية رأس مالها المعدلة وفقاً للمخاطر بمستوى قوي جداً؛ وفقاً لنسبة كفاية رأس المال الخاصة بالوكالة محسوبة على الأساس المجمع لصندوقى حملة الوثائق والمساهمين.

كما يأخذ تقييم قوة الميزانية العمومية في الاعتبار ضخ رأس مال بقيمة 6 ملايين دينار كويتي خلال عام 2026 لاستعادة مركز الملاءة الرقابي للشركة، مع توقع الوكالة بأن تظل درجات «كفاية رأس المال الخاصة بـBCAR» عند المستوى القوي جداً مستقبلاً.

وتتوقع الوكالة أن تظل الأرباح الإجمالية معتمدة بشكل رئيسي على إيرادات الاستثمار، وإن كانت عرضة لتقلبات محتملة نظراً لحيازات الشركة الكبيرة من الأسهم، وتُقيّم ملف أعمال الشركة بأنه محدود؛ وهو ما يعكس مكانتها كشركة تأمين تكافلي متخصصة تعمل حصرياً في السوق الكويتي الصغير والمجزئ نسبياً؛ إذ بلغت إيرادات التأمين للشركة 5.9 مليون دينار كويتي (19.2 مليون دولار أمريكي) في عام 2025.

منحت وكالة «إيه إم بيست» شركة الأولى للتأمين التكافلي تصنيف القوة المالية بدرجة «B» (مقبول) وتصنيفاً ائتمانياً طويل الأجل للجهة المُصدرة بدرجة «bb» (مقبول)، مع نظرة مستقبلية مستقرة لتلك التصنيفات. تعكس هذه التصنيفات؛ وفق بيان لبورصة الكويت الأحد، قوة الميزانية العمومية للشركة، والتي تُقيّمها وكالة «AM Best» بأنها قوية، إلى جانب أدائها التشغيلي الذي تُقيّمه بالهامشي، وملف أعمالها المحدود، وإطار إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) الذي تُقيّمه بالهامشي.

ولفت البيان إلى أن «أولى تكافل» تعمل وفق نموذج المضاربة؛ إذ يتولى صندوق المساهمين إدارة عمليات التكافل، ويشترك في نتائج الاستثمار والاكتتاب الخاصة بحملة الوثائق بحصة مضارب تصل إلى 50%.

وتُقيّم الوكالة كفاية رأس مال الشركة المعدلة وفقاً للمخاطر على أساس مجمع يشمل صندوقى حملة الوثائق والمساهمين؛ وذلك نظراً لالتزام صندوق المساهمين بدعم صندوق حملة الوثائق في حال تعرّضه لعجز.

«استهلاكية»: توصية

بتغيير الاسم التجاري

أوصى مجلس إدارة الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة «استهلاكية» بتغيير الاسم التجاري للشركة، على أن يتم عرض التغيير على الجمعية العامة غير العادية، مع تعديل المادة (2) من عقد التأسيس والمادة (1) من النظام الأساسي.

وأوضحت الشركة في إفصاح لبورصة الكويت الأحد، أن الاسم التجاري الجديد سيتم الإفصاح عنه فور الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة.

وفي سياق آخر، قرر مجلس الإدارة مواصلة تشغيل أحد فروع شركة «كوزمو إنترتينمنت للتجارة العامة والمقاولات»، التابعة للشركة، بعد التوصل إلى شروط إجبارية أكثر ملاءمة. وأشارت «الوطنية الاستهلاكية» إلى أن القرار يأتي إلحاقاً بإفصاح سابق بتاريخ 17 سبتمبر 2026، بشأن نتائج اجتماع مجلس الإدارة والمتضمن إغلاق 4 فروع للشركة التابعة. وأكدت أن مواصلة تشغيل أحد الفروع المشمولة بقرار الإغلاق لا يترتب عليها أي تغيير في الأثر المالي المفصح عنه سابقاً.

بنك بوبيان يسترد صكوكا دائمة

بقيمة 500 مليون دولار

أعلن بنك بوبيان اكتمال عملية استرداد صكوك دائمة بقيمة 500 مليون دولار، تمثل الصكوك المدرجة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال، والصادرة في 1 أبريل 2021. وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة الكويت، الأحد، أن عملية الاسترداد تمت بتاريخ 1 أكتوبر 2026، وذلك بعد استيفاء جميع الضوابط والإجراءات والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية.

وأشار إلى أن عملية الاسترداد تأتي إلحاقاً لإفصاحه الصادر في 23 سبتمبر 2026 بشأن إرسال إشعار إلى حاملي الصكوك بممارسة خيار الاسترداد في أول تاريخ استرداد متاح.

وأضاف البنك أنه حصل في وقت سابق على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي وموافقة هيئة أسواق المال لإصدار صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بقيمة لا تتجاوز 500 مليون دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.

وأكد بنك بوبيان أن عملية استرداد الصكوك لا يترتب عليها أي تأثير جوهري على المركز المالي للبنك.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يرتفع 1.09% وسط صعود جماعي للقطاعات القيادية



الوطني. كما تراجع سهم المعمر لأنظمة المعلومات (ام آي اس) بنسبة 1.80% رغم إفصاح الشركة عن تطورات توقيع اتفاقية مع هيومين بقيمة تتجاوز 689% من إيرادات عام 2025. وفيما يخص نشاط السيولة، استحوذ سهم الراجحي على القيمة الأكبر بنحو 283.94 مليون ريال مرتفعاً بنسبة 1.67%، يليه سهم اتحاد اتصالات بسيولة بلغت 107.57 مليون ريال. ومن حيث الكمية، تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 7.88 مليون سهم، يليه سهم لدن بتداول 5.34 مليون سهم.

إفصاحات الشركات: وشهدت الجلسة عدة إفصاحات جوهريّة، حيث أعلن البنك السعودي للاستثمار نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية المتضمنة زيادة رأس المال، وقد تم احتساب نسبة التذبذب للسهم على سعر 12.11 ريال، ليغلق السهم عند هذا المستوى مسجلاً أدنى مستوياته في 52 أسبوعاً. كما أعلنت تداول السعودية عن انتقال وإدراج أسهم شركة وطني للحديد والصلب إلى السوق الرئيسية. وعلى مستوى الأرقام القياسية للأسهم، سجل سهم عزم أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً عند 29.04 ريال. وفي المقابل، سجلت عدة أسهم قيعانا تاريخية (ATI) خلال الجلسة، شملت أسمنت الجوف عند 4.74 ريال، والعربية عند 45.7 ريال، والسيف غاليري عند 6.09 ريال، والراجحي ريت عند 7.69 ريال، وميفك ريت عند 3.18 ريال. كما سجل سهم البلاد أدنى مستوى له في 52 أسبوعاً عند 23.74 ريال، وسهم الخير ريت عند 5.51 ريال.

لتحديد مدى قدرة الارتداد الحالي على التحول إلى موجة صعود أكثر استدامة. أداء القطاعات وعلى صعيد أداء القطاعات، تصدر قطاع إنتاج الأغذية الارتفاعات بنسبة 2.72% مدعوماً بصعود سهم المراعي بنسبة 3.81% عقب إعلان الشركة عن نتائجها المالية الأولية لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2026. كما ارتفع قطاع المواد الأساسية بنسبة 1.94% بسيولة بلغت 284.25 مليون ريال، وقطاع المرافق العامة بنسبة 1.54% تزامناً مع إعلان شركتي أكوا باور والسعودية للطاقة عن تحقيق الإغلاق المالي لمشروع محطة توسعة رابع الثانية. في المقابل، سجل قطاع الرعاية الصحية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.13%، وكان الأقل أداءً بين القطاعات المتراجعة.

أداء الأسهم وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم ريدان المكاسب بنسبة 9.97% ليصل إلى 18.97 ريال، يليه سهم أبو معطي بارتفاع 7.69%، ثم أرماح بنسبة 6.69%. كما صعد سهم مجموعة تداول بنسبة 4.86% ليغلق عند 122.9 ريال، بالتزامن مع إعلان تداول السعودية عن تحديثات في آلية تنفيذ أوامر السوق واعتماد إجراءات تداول وعضوية معدلة. أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم عناية بتراجع 3.94%، وسهم لوبريف بنسبة 2.58%. وانخفض سهم توبي (العرض المتقن) بنسبة 0.94% ليغلق عند 5.26 ريال رغم إعلان الشركة عن تجديد اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع بنك الكويت

و قالت الخبيرة الاقتصادية حنان رمسيس إن السوق السعودي بدأ الأسبوع بأداء إيجابي، بعد خسائر تجاوزت 1% خلال الأسبوع الماضي وانخفاض المؤشر دون مستوى 10,500 نقطة. وأضافت رمسيس أن السوق شهد كذلك تنفيذ عدد من الصفقات الخاصة بقيمة بلغت نحو 43.93 مليون ريال، لافتة إلى وجود تحركات إيجابية على عدد من الأسهم، خاصة في قطاع المواد الأساسية، ومن بينها سهم «معادن»، الذي شهد ارتفاعات ملحوظة وقد يستكمل مساره الصاعد إذا استمر الزخم الإيجابي. وأوضحت أن السوق يتربص خلال الفترة الحالية بنتائج أعمال الشركات للربع الثالث، والتي سيتم الإعلان عنها تباعاً، مشيرة إلى أن النتائج القوية للشركات قد تدعم تماسك المؤشر واستمرار تحركه في المنطقة الخضراء، خاصة مع تحسن قيم التداولات. وأكدت رمسيس أن السيولة ستكون من العوامل الرئيسية المحددة لاتجاه «تاسي» خلال الفترة المقبلة، إلى جانب مجموعة من العوامل الخارجية، وفي مقدمتها التطورات الجيوسياسية، وتحركات أسعار النفط عالمياً، وبيانات الوظائف الأمريكية، وقوة الدولار أمام سلة العملات، فضلاً عن اجتماعات «أوبك+» وتأثيرها المحتمل على أسعار النفط. ويتفق المحللان على أن قدرة «تاسي» على الحفاظ على مستوى 10,500 نقطة، بالتزامن مع استمرار تدفق السيولة وتحسن شهية المستثمرين، ستكون عاملاً حاسماً في تحديد مسار السوق خلال الجلسات المقبلة، مع ترقب نتائج أعمال الشركات

أنهى مؤشر السوق الرئيسية «تاسي» تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع ملحوظ بنسبة 1.09%، بما يعادل 112.87 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,505.84 نقطة. وشهدت الجلسة تفوقاً واضحاً للأسهم الراجعة التي بلغ عددها 220 شركة مقابل تراجع 41 شركة، فيما استقرت أسهم 11 شركة دون تغيير. وسجلت قيم التداول الإجمالية نحو 2.26 مليار ريال، توزعت على 109 مليون سهم. وفي هذا الصدد قال المحلل بأسواق المال عادل الحويل إن «تاسي» استعاد مستوى 10,500 نقطة، بعد ارتداده من منطقة 10,400 نقطة، وسط تداولات بلغت نحو 2 مليار ريال، في إشارة أولية إلى تحسن شهية التداول وعودة المشتريين بعد موجة التراجع الأخيرة. ويرى الحويل أن مستوى 10,500 نقطة يمثل حالياً منطقة محورية في حركة المؤشر، موضحاً أن الثبات أعلى هذا المستوى من شأنه دعم استمرار الارتداد باتجاه 10,600 ثم 10,700 نقطة، بينما العودة إلى ما دون 10,400 نقطة قد تعيد الضغوط البيعية، مع بقاء مستويات 10,300 و 10,200 نقطة ضمن نطاقات الدعم. وأشار الحويل إلى أن ارتفاع السيولة يمثل عاملاً مهماً لتأكيد التحول الإيجابي في اتجاه السوق، لا سيما مع بدء موسم إعلان نتائج أعمال الشركات للربع الثالث، موضحاً أن المؤشر يحتاج إلى تسجيل جلسات إيجابية متتالية بالتزامن مع ارتفاع قيم التداولات، للتأكد من أن الصعود الحالي يتجاوز كونه مجرد ارتداد فني مؤقت.

بورصات خليجية

بدء تطبيق الآلية الجديدة لتنفيذ أوامر السوق السعودية الرئيسية والموازية..

ضمن مبادرة التزام «تداول السعودية» بمواصلة رفع كفاءة السوق ودعم السيولة وتوسيع نطاق المشاركة

”ضمن جهودنا المستمرة لتطوير السوق المالية السعودية، يأتي تحديث آلية تنفيذ الأوامر في السوق خطوة مهمة لتعزيز الكفاءة بما يخدم تطلعات المستثمرين والمشاركين، وترسيخ مستويات أعلى من الموثوقية والشفافية.. كما يعكس هذا التحديث التزامنا بتعزيز جاهزية السوق للتطورات المستقبلية، بما يدعم نموها وتنافسيتها على المستوى الإقليمي والدولي“.

ويأتي تحديث آلية أوامر السوق استكمالاً للتطورات الأخيرة في السوق، بما في ذلك التحسينات الهيكلية على سوق المشتقات المالية، الأمر الذي يؤكد التزام تداول السعودية بمواصلة رفع كفاءة السوق، ودعم السيولة، وتوسيع نطاق المشاركة.

غير منفذ إلى أمر محدد بسعر الجزء المنفذ.

وأوضحت ”تداول السعودية“ أن هذا التحديث يهدف إلى زيادة الكمية التي يمكن تنفيذها بشكل فوري من أمر السوق، من خلال إتاحة الوصول إلى سيولة إضافية ضمن نطاق وحدات تغير السعر الخمس، وبناءً على ذلك، قد يتم تنفيذ أمر السوق عبر أكثر من مستوى سعري بدلاً من مستوى سعري واحد.

سوق المشتقات دون تغيير

ويشمل التحديث الأوراق المالية في السوق الرئيسية ونمو السوق الموازية فقط، فيما تبقى سوق المشتقات دون تغيير.

وقال المدير التنفيذي لتداول السعودية، محمد الرميح:

بدأت «تداول السعودية» أمس تطبيق تحديث آلية أوامر السوق في السوق الرئيسية ونمو – السوق الموازية.

وذكرت ”تداول السعودية“، في بيان سابق على موقعها الإلكتروني، أنه ”بموجب الآلية الجديدة، تتيح لأمر السوق التنفيذ مقابل الكميات المتاحة عبر مستويات سعرية متعددة، ضمن نطاق أقصاه خمس وحدات لتغير السعر بدءاً من أفضل سعر متاح“.

وتابعت: ”عند بلوغ هذا النطاق، أو في حال عدم توفر كميات إضافية متاحة ضمنه، يتم تحويل أي كمية متبقية غير منفذة إلى أمر محدد بسعر آخر تنفيذ“.

بينما كانت الآلية السابقة تتيح تنفيذ أمر السوق مقابل الكمية المتاحة عند أفضل سعر متاح، ويحوّل أي جزء متبق



الأسهم القيادية تدفع مؤشر مسقط لمكاسب إيجابية

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، بنسبة 1.04%؛ ليبلغ عند مستوى 7,677.9 نقطة، رابحاً 79.39 نقطة عن مستوياته بجلسة الخميس الماضي.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصورها مؤشر الخدمات بنسبة 1.7% مع صدارة سهم أسياك للنقل البحري القيادي للرابحين بنسبة 7.18%، وارتفع سهم شل العمانية للتسويق القيادي بسبة 4.99%. وارتفع مؤشر الصناعة بنسبة 0.98% مع ارتفاع الأنوار لبلاط السيراميك القيادي بنسبة 5.16%، وارتفع سهم الأسماك العمانية القيادي بسبة 4.76%.

وحد من ارتفاع قطاع الصناعة تقدم سهم الوطنية لمنتجات الألمنيوم على المتراجعين بنسبة 5%.

وكان القطاع المالي أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.23% مع ارتفاع عمان والإمارات القابضة القيادي بنسبة 2.5%، وارتفع سهم بنك صحر القيادي بسبة 2.13%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 13.88% إلى 240.45 مليون ورقة مالية، مقابل 211.15 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفع قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 13.55% إلى 75.49 مليون ريال، مقارنة بنحو 66.48 مليون ريال بجلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك صحر الدولي النشطة حجماً بتداول 67.95 مليون سهم، فيما تصدر سهم العمانية للاتصالات ”عُمانتل“ النشاط قيمة بنحو 15.9 مليون ريال.

هيئة سوق المال السعودية

تجري مفاوضات مع الجهات

التنظيمية حول ملكية الأجانب

السديري : هدف الهيئة تحويل

سوق الأسهم إلى مكان لادخار

المواطنين وجذب استثمارات أجنبية

تجري هيئة السوق المالية السعودية مفاوضات مع الجهات الرقابية المنظمة لقطاعات الشركات المدرجة بشأن حدود تملك الأجانب لأسهم تلك الشركات، في إطار سعي المملكة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وقال مازن السديري، رئيس هيئة السوق المالية، في تصريحات تلفزيونية يوم الأحد، إن الهدف من المفاوضات هو الاتفاق على نسب التملك واتخاذ قرارات لا يتم الرجوع عنها. وكان بنك ”مورغان ستانلي“ الأميركي ذكر في أغسطس أن احتمال رفع نسبة تملك المستثمرين الأجانب في السوق السعودية «عاد إلى الواجهة» مع تولي السديري رئاسة هيئة السوق المالية. وقدر البنك أن رفع سقف ملكية الأجانب من مستواه الحالي البالغ 49% إلى 75% قد يستقطب نحو 4.3 مليار دولار من التدفقات ”الخاملة“ التي تتبع المؤشرات المرجعية، وقد ترتفع التدفقات إلى 7.4 مليار دولار في حال إلغاء الحد الأقصى بالكامل.

كما كشف السديري أن هدف مقترحات الهيئة بتشديد ضوابط الطروحات الأولية في السوق جاء لإعادة الثقة في سوق الطروحات بعد التراجع الكبير الذي شهدته أسهم بعض الشركات بعد إدراجها.

فيما يلي أبرز النقاط التي تطرق لها رئيس الهيئة حول أولويات عمله منذ توليه المنصب في شهر أغسطس:

- وظيفة الهيئة ليست الوصاية على المستثمرين لكن حماية جميع الأطراف
- نهدف لجعل سوق الأسهم مكان ادخار للمواطن وتقديم طروحات ناجحة تجذب الاستثمارات
- حققنا بطروحات سابقة واكتشفنا ثغرات وأغلب تغطيات الطروحات المتعثرة لم تعكس طلباً حقيقياً
- الشروط التي وضعت على التداول في الخارج هي نفسها على التداول المحلي
- نتفاوض مع منظمي القطاعات لتحديد نسب تملك الأجانب بالشركات السعودية
- الفرص كثيرة بالشركات المتوسطة والصغيرة والزامها بمناقشة الأرباح يجذب المستثمر المؤسسي لها
- ليس دور الهيئة النظر في حدود لمكافآت أعضاء مجلس إدارات الشركات

بورصة قطر تنخفض 0.07% و«الريان» الأنشطة تداولاً

ومن بين 50 سهماً نشطاً، تقدم سهم "المحار" تراجعاً
الأسهم البالغ عددها 29 سهماً بـ2.45%، بينما ارتفع سعر
21 سهماً على رأسها "المستثمرين" بـ5.10%، واستقر 5
أسهم.

وجاء سهم "الريان" في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 30.35 مليون سهم، وسيولة بقيمة 55.27 مليون ريال.

بـ0.95%

تراجعت السيولة إلى 257.63 مليون ريال، مقابل 355.85 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وزادت أحجام التداول عند 140.59 مليون سهم، مقارنة بـ139.62 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 14.2 ألف صفقة، مقابل 22.26 ألف صفقة الخميس الماضي.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد، على انخفاض؛ تزامناً مع تصدر سهم بنك الريان نشاط التداولات.

انخفض المؤشر العام للبورصة 0.07% فاقداً 6.81 نقطة، عند مستوى 9185.43 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي. أثر على الجلسة تراجع 4 قطاعات، على رأسها قطاع النقل 0.86%، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها الصناعات

AL AMIRI

محمّد

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



+971 50 254 4225

للطالب أو
الإستفسار



استبيان «الاقتصادية»

(أكتوبر 2026)

السؤال

«هل تؤيد تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة للمتضررين من حالات الشطب ووقف الأسهم؟»

نعم



لا



عرض إلزامي للمتضررين في الشركات المدرجة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة، مساهمة في إسرء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين.

ونطرح في استبيان أكتوبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات.

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أكتوبر يتمحور حول إمكانية تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة، للمساهمين المتضررين في حالات الشطب والوقف للأسهم؟

إذا كان القانون يفرض على المستثمر التي تتجاوز ملكيته 30% تقديم عرض إلزامي، وهو يمارس شراء إيجابي، فلماذا لا يكون هناك عرض إلزامي على الأغلبية المسيطرة التي تدير الشركة وتشكل مجلس الإدارة وتتحكم فيها باعتبارها المسؤولة عن أي مخالفات أو ممارسات سلبية تقع في الشركة وتقودها للشطب أو الوقف؟ وذلك كخيار عادل يرسخ الأمان الاستثماري ويُعطي من قيمة المسؤولية.

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات، وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة، والردع وتوفير أطر من الحماية بجزءات حاسمة، والضرب بيد من حديد وتغليظ المسؤوليات تمثل أركان أساسية للثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

3

2

1

3

2

1

3

2

1

3

2

1

3

2

1

3

2

1

3

2

1

3

2

1

3

2

1

3

2

1

3

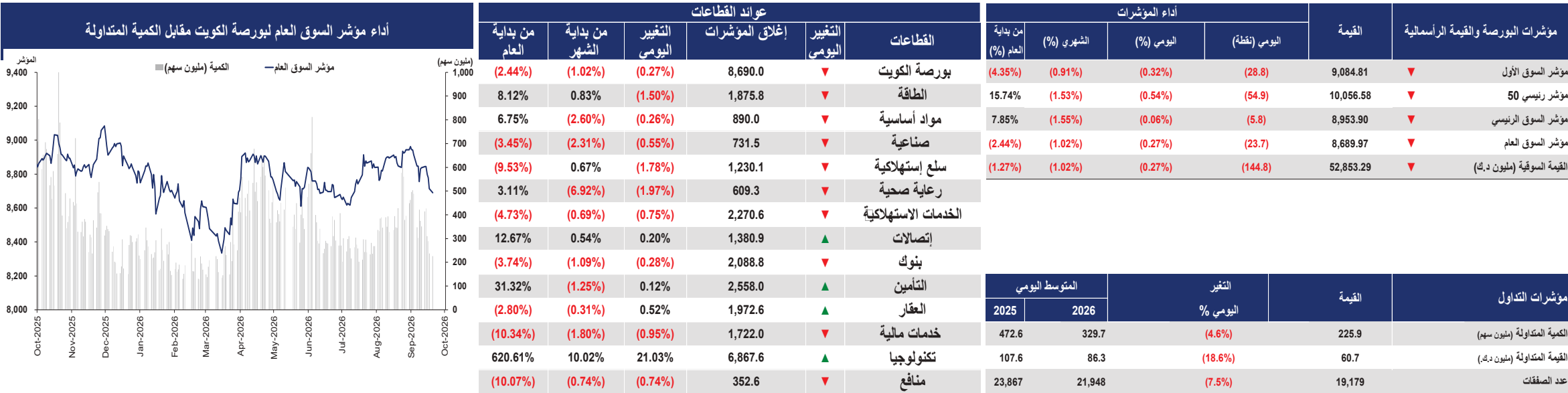
2

1

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

4 أكتوبر 2026



الاسم	المختصر للشركة المدرجة	إقبال (د.ك.)	التغير اليومي (%)	السعر	القيمة المتداولة (الف د.ك.)	الكمية المتداولة (مليون سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عدد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة	القيمة السوقية (مليون د.ك.)	إقبال خلال 52 اسبوع (د.ك.)	إقبال خلال 52 اسبوع (د.ك.)
وطني	▼	0.836	-4.0	-0.5%	1,680	2,004	14%	4.2%	13.1	1.69	13.1	1.69	7,674.4	1,017	1,017	7,674.4
خليج ب	=	0.328	0.0	0%	332	1,017	25%	2.7%	24.7	1.63	24.7	1.63	1,375.1	0.370	0.370	1,375.1
تجاري	▼	0.510	-1.0	0%	0	0	1%	6.9%	9.1	1.39	9.1	1.39	1,117.5	0.700	0.451	1,117.5
اهلي	▼	0.290	-10.0	-3%	943	3,200	25%	3.4%	11.7	1.14	11.7	1.14	797.1	0.334	0.257	797.1
الدولي	=	0.250	0.0	0%	658	2,634	65%	3.0%	14.3	1.24	14.3	1.24	469.5	0.282	0.242	469.5
برقان	▼	0.178	-1.0	-1%	312	1,747	13%	3.4%	20.7	0.89	20.7	0.89	760.8	0.229	0.175	760.8
بيتك	=	0.770	0.0	0%	6,802	8,835	11%	3.1%	23.3	2.62	23.3	2.62	15,223.3	0.807	0.720	15,223.3
بنك بوبيان	▼	0.663	-2.0	0%	1,129	1,697	8%	1.1%	30.4	3.18	30.4	3.18	3,129.1	0.697	0.617	3,129.1
بنك وربة	▼	0.269	-2.0	-1%	284	1,048	24%	1.9%	23.8	1.55	23.8	1.55	1,270.5	0.306	0.263	1,270.5
البنوك				-1.1%	12,139	22,183							31,817			31,817
سنرجي	▲	0.232	2.0	1%	46	202	267%	0.0%	52.4	2.43	52.4	2.43	23.4	0.287	0.170	23.4
بترولية	▼	0.757	-43.0	-5%	23	30	2%	5.7%	12.7	1.20	12.7	1.20	136.9	0.840	0.535	136.9
نابيسكو	=	1.550	0.0	0%	0	0	1%	5.9%	10.0	2.63	10.0	2.63	150.4	1.885	1.275	150.4
بيت الطاقة	▲	0.250	13.0	5%	26	103	163%	0.0%	5.11	5.11	5.11	5.11	11.3	0.318	0.186	11.3
أبار	▼	0.202	-5.0	-2%	227	1,115	91%	3.3%	5.3	0.59	5.3	0.59	51.2	0.293	0.136	51.2
الفنكا	▲	0.250	1.0	0%	136	548	114%	1.2%	18.0	1.64	18.0	1.64	141.6	0.313	0.231	141.6
الطاقة				0.8%	458	1,998		4.5%	12.7	2.03	12.7	2.03	515			515
سكب ك	▼	0.408	-3.0	-1%	11	26	13%	1.2%	17.1	1.24	17.1	1.24	26.5	0.695	0.399	26.5
بوبيان ب	▼	0.710	-2.0	0%	1,047	1,467	36%	3.5%	14.8	1.74	14.8	1.74	398.7	0.742	0.519	398.7
الكوت	=	0.763	0.0	0%	0	0	0%	5.2%	14.6	2.14	14.6	2.14	77.0	1.437	0.702	77.0
مواد أساسية				6.8%	1,058	1,493		3.5%	14.8	1.74	14.8	1.74	502			502
الخصوصية	▲	0.266	1.0	0%	57	219	77%	1.1%	20.9	1.49	20.9	1.49	53.3	0.282	0.137	53.3
اسمنت	▲	0.374	6.0	2%	8	21	5%	1.8%	27.0	1.18	27.0	1.18	266.7	0.457	0.319	266.7
كبابات	▲	1.690	9.0	1%	4	3	32%	4.1%	17.0	1.12	17.0	1.12	351.8	2.280	1.627	351.8
سفن	▲	0.603	2.0	0%	1,019	1,688	93%	4.1%	14.5	1.51	14.5	1.51	119.6	0.882	0.601	119.6
بورتلاند	▲	0.606	5.0	1%	111	187	19%	6.6%	28.5	0.81	28.5	0.81	60.7	0.748	0.542	60.7
ورقية	▼	0.234	-6.0	-2%	6	25	55%	2.9%	25.8	1.28	25.8	1.28	23.2	0.330	0.180	23.2
معادن	▼	0.187	-4.0	-2%	50	272	213%	0.0%	2.23	16.8	2.23	16.8	0.226	0.091	0.091	226
أسيكو	▼	0.585	-17.0	-3%	1,103	1,866	123%	0.0%	6.27	193.3	6.27	193.3	0.659	0.164	0.164	659
الوطنية للبنا	▼	0.278	-13.0	-4%	425	1,504	51%	3.6%	34.4	1.15	34.4	1.15	99.9	0.315	0.198	99.9
المعدات	▼	0.156	-8.0	-5%	225	1,416	606%	0.0%	1.49	12.5	1.49	12.5	0.380	0.127	0.127	380
استهلاكية	▲	0.096	0.2	0%	2	23	95%	0.0%	0.97	28.9	0.97	28.9	0.129	0.093	0.093	129
مخازن	▼	0.138	-1.0	-1%	619	4,508	64%	1.4%	1.04	352.2	1.04	352.2	0.175	0.126	0.126	175
تنظيف	▲	0.323	2.0	1%	878	2,741	845%	0.9%	19.9	80.7	2.11	80.7	0.349	0.087	0.087	349
المعامل	▼	0.319	-1.0	0%	1	3	5%	4.6%	9.0	43.6	1.14	43.6	0.366	0.302	0.302	366
هيون سولت	▼	2.330	-7.0	0%	114	49	20%	11.8%	9.1	314.0	3.44	314.0	2,760	2,302	2,302	2,760
امتيازات	▲	0.441	115.0	35%	2	5	2%	0.0%	8.3	17.6	5.33	17.6	0.450	0.222	0.222	450
المشتركة	▼	0.821	-5.0	-1%	1,135	1,377	76%	3.6%	8.2	140.5	1.95	140.5	1,150	0.765	0.765	1,150
بويك	▼	0.263	-13.0	-5%	137	514	27%	0.0%	0.96	99.3	0.96	99.3	0.316	0.138	0.138	316
ميرد	▲	0.157	4.0	3%	678	4,355	164%	3.2%	14.9	25.7	1.23	25.7	0.173	0.089	0.089	173
المتكاملة	▼	0.368	-4.0	-1%	671	1,825	114%	4.1%	20.8	97.8	1.55	97.8	0.556	0.359	0.359	556
قيوين ا	▲	0.147	2.0	1%	0	0	5%	4.2%	17.7	53.4	0.81	53.4	0.167	0.124	0.124	167
جي تي سي	▲	0.418	3.0	1%	0	0	19%	6.7%	9.9	69.0	1.18	69.0	0.515	0.375	0.375	515
صناعية			-2.3%	7,246	22,601		3.9%	17.3	1.26	2,520		2,520				2,520
مواشي	▼	0.148	-7.0	-4%	108	712	109%	0.0%	2.15	31.2	2.15	31.2	0.280	0.082	0.082	280
ميزان	▼	1.097	-17.0	-2%	1,245	1,136	32%	4.1%	17.5	340.9	2.70	340.9	1,800	1,017	1,017	1,800
ملع الاستهلاكية			0.7%	1,353	1,848		4.1%	17.5	2.42	372		372				372
النقدم	▼	0.536	-56.0	-9%	0	1	1%	0.0%	2.48	106.1	2.48	106.1	0.731	0.445	0.445	731
ميدان	▲	0.918	25.0	3%	0	1	0%	1.6%	17.5	185.9	1.93	185.9	1,651	0.704	0.704	1,651
رعاية صحية			-6.9%	1	1		1.6%	17.5	2.20	292		292				292

عطورات

مقامس

maqames -perfume

55205700

عطور
التجار

The image shows four perfume bottles of different colors (beige, pink, white, light green) displayed on stone pedestals against a background of soft-focus flowers. Each bottle has a black cap and a label with the Maqames Perfume logo and name in Arabic and English.

- Beige bottle: شفت بخود (Shafat Bakhod), ALL OVER SPRAY 100ml
- Pink bottle: أزواق (Azwaq), ALL OVER SPRAY 100ml
- White bottle: ليتشي (Litchi), ALL OVER SPRAY 100ml
- Light green bottle: سويت (Sweet), ALL OVER SPRAY 100ml

التدقيق الداخلي.. حماية الأموال والاستثمار وُضْع القيمة للمساهمين

بقلم / د. محمد عزت ابراهيم

مدير تدقيق داخلي و مستشار المخاطر و الحوكمة و الرقابة الداخلية



الشركة التي تطبق القوانين واللوائح التنظيمية بصورة فعالة لا تحمي نفسها فقط من المخاطر القانونية والمالية، وإنما تخلق بيئة أكثر شفافية وانضباطاً، بما ينعكس في النهاية على استدامة أعمالها وقيمتها السوقية وثقة مساهميها.

التدقيق الداخلي والالتزام بالقوانين

يتمثل أحد الأدوار الجوهرية للتدقيق الداخلي في التحقق من مدى التزام إدارات الشركة بالقوانين واللوائح والقرارات التنظيمية والسياسات الداخلية المعتمدة.

ولا يقتصر ذلك على التأكد من وجود الإجراءات على الورق، وإنما يمتد إلى اختبار التطبيق الفعلي لها، ورصد أوجه القصور والانحرافات، وتحديد المخاطر الناتجة عنها، ورفع التوصيات المناسبة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

وهنا يجب التأكيد على مبدأ مهم: التدقيق الداخلي لا ينبغي أن يحل محل الإدارة التنفيذية، ولا أن يقوم بتنفيذ الأعمال التي يفترض أن يراجعها لاحقاً. فاستقلالية التدقيق الداخلي وموضوعيته هما أساس قيمته الحقيقية.

تعظيم حقوق المساهمين يبدأ من الحوكمة

حقوق المساهمين لا تُحمى فقط من خلال توزيع الأرباح، وإنما من خلال حماية الشركة نفسها من القرارات غير المدروسة، والمخاطر غير المسيطر عليها، وسوء استخدام الموارد، وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح.

وكما ارتفع مستوى الحوكمة والرقابة والشفافية، زادت قدرة الشركة على حماية أصولها وتحسين كفاءة عملياتها وتقليل المخاطر، الأمر الذي يدعم استدامة الأداء ويعزز القيمة الاقتصادية للشركة على المدى الطويل.

لذلك، فإن التدقيق الداخلي ليس مجرد وظيفة رقابية تبحث عن الأخطاء، بل هو شريك مؤسسي في حماية قيمة الشركة، عندما يمارس دوره باستقلالية ومهنية ووفق منهج قائم على المخاطر.

الخلاصة

إن التطبيق الفعلي للقوانين واللوائح التنظيمية يمثل أحد أهم عناصر حماية حقوق المساهمين، ويأتي التدقيق الداخلي في مقدمة الآليات التي تساعد الشركات على تحقيق ذلك من خلال الفحص، والتقييم، واكتشاف المخاطر، ورفع التوصيات، ومتابعة تنفيذها.

وفي النهاية، فإن الشركة التي تنظر إلى التدقيق الداخلي باعتباره تكلفة إدارية قد تفوّت جزءاً مهماً من قيمته، بينما الشركة التي تنظر إليه باعتباره استثماراً في الحوكمة والرقابة وحماية الأصول تستطيع تحويله إلى أداة حقيقية لتحسين الأداء وتقليل المخاطر وتعظيم القيمة للمساهمين.

فالتدقيق الداخلي الناجح لا يسأل فقط: هل تم الالتزام بالقانون؟

بل يذهب إلى السؤال الأهم: هل ساهم الالتزام والرقابة في حماية أموال الشركة وتعزيز قيمتها وحقوق مساهميها؟

وهنا تحديداً تتحول وظيفة التدقيق الداخلي من مجرد رقابة على الماضي إلى أداة لصناعة مستقبل أكثر انضباطاً واستدامة.



الملاحظات ضمن المدد المحددة، وأن الإجراءات التصحيحية عاجت أصل المشكلة وليس مجرد أعراضها.

كما ينبغي تصعيد الملاحظات المتكررة أو عالية المخاطر إلى المستويات الإدارية المناسبة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمخالفات قانونية أو تنظيمية أو مالية قد تؤثر في مصالح الشركة والمساهمين.

التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة

يمثل التدقيق الداخلي إحدى الأدوات التي تساعد مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على أداء مسؤولياتهما الرقابية بصورة أكثر فاعلية.

ومن خلال التقارير المهنية المستقلة، يستطيع مجلس الإدارة الحصول على صورة أكثر وضوحاً عن مستوى الالتزام، وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، وأبرز المخاطر التي تواجه الشركة، ومدى تنفيذ الإدارات للإجراءات التصحيحية.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك لائحة تنظم صلاحيات الموافقات على العقود والمشتريات، فإن دور التدقيق الداخلي لا يكون مجرد التأكد من وجود اللائحة، بل فحص عينة من العمليات للتأكد من أن الموافقات تمت من الأشخاص المخولين، وأن حدود الصلاحيات لم يتم تجاوزها، وأن المنافسة والشفافية قد تم الحفاظ عليهما.

من الالتزام إلى حماية أموال المساهمين

الالتزام بالقوانين واللوائح ليس هدفاً مستقلاً، وإنما وسيلة لحماية أصول الشركة ومواردها وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.

ومن هنا تظهر أهمية التدقيق الداخلي في اكتشاف الممارسات التي قد تؤدي إلى هدر الموارد أو زيادة التكاليف أو تعريض الشركة لمخاطر قانونية ومالية. فعندما يكشف التدقيق الداخلي، على سبيل المثال، عن عقود يتم تجديدها دون تقييم فعلي للأسعار أو الأداء، أو عن مصروفات لا تتوافق مع السياسات المعتمدة، فإن معالجة هذه الملاحظات قد تؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الإنفاق، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على نتائج الشركة وحقوق مساهميها.

الرقابة الوقائية أفضل من معالجة الخسائر

من أهم التطورات في مفهوم التدقيق الداخلي الحديث الانتقال من الدور التقليدي القائم على اكتشاف الأخطاء إلى الدور الوقائي والاستباقي.

فالتدقيق الداخلي الفعال لا ينتظر وقوع المخالفة أو تسجيل الخسارة حتى يبدأ التحرك، بل يقوم بتقييم المخاطر والضوابط الموجودة مسبقاً، ويحدد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي مستقبلاً إلى خسائر مالية أو مخالفات تنظيمية.

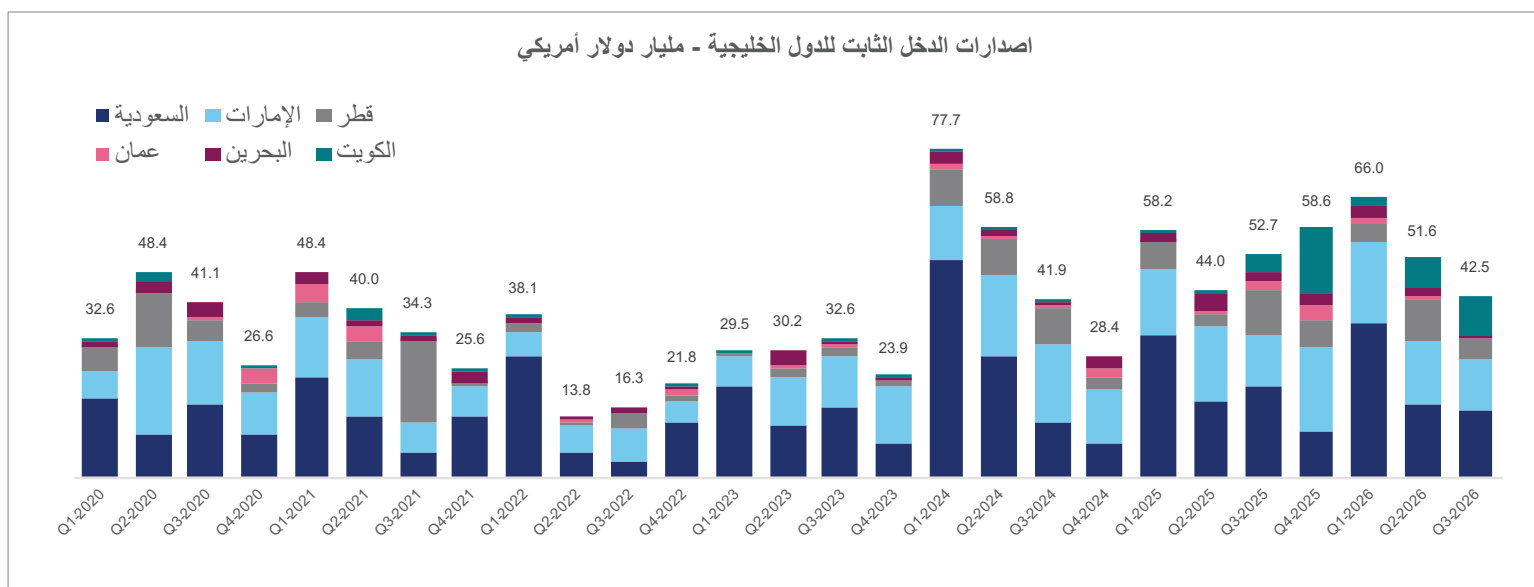
وهنا تكمن القيمة الحقيقية للتدقيق الداخلي؛ فالدينار الذي تمنع الشركة خسارته من خلال رقابة فعالة قد يكون أكثر قيمة من دينار تسترده بعد سنوات من النزاعات والإجراءات القانونية.

متابعة تنفيذ التوصيات.. الحلقة التي لا يجب أن تنقطع

لا تكتمل فعالية التدقيق الداخلي بمجرد إصدار التقرير ورفع الملاحظات إلى الجهات المعنية. فالمتابعة المستمرة لتنفيذ التوصيات تمثل جزءاً أساسياً من العملية الرقابية. وعلى التدقيق الداخلي التأكد من أن الإدارات المعنية قامت بمعالجة

ارتفاع أسعار الفائدة يبطئ وتيرة الإصدارات في الربع الثالث لكن العام 2026 يواصل السير بوتيرة قياسية

أسواق السندات العالمية سجلت أكثر فتراتها نشاطاً على الإطلاق خلال الأشهر التسعة من العام 2026



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

2022). ورغم ذلك، أغلق هامش الائتمان للسندات المقومة بالدولار في الدول الخليجية الربع عند مستوى 88 نقطة أساس فقط، أي ما يعادل نصف متوسط الأسواق الناشئة البالغ 170 نقطة أساس. كان المستثمرون يتفعلون مع معدلات مرتفعة، وليس مع المخاوف بشأن جودة الائتمان في منطقة الخليج.

نظرة عامة عالمية

شهدت أسواق السندات العالمية أكثر فترات نشاطاً على الإطلاق خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، وذلك رغم الصعوبات التي واجهتها السوق في الربع الثالث من العام نفسه. ووفقاً لبيانات مجموعة بورصة لندن (LSEG)، بلغ إجمالي الإصدارات في سوق الدخل الثابت 10.7 تريليون دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026؛ وهي زيادة بنسبة 9 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وتُعد أقوى بداية لفترة زمنية منذ بدء تسجيل البيانات من قبل المجموعة في العام 1980. ومع ذلك، انخفض عدد الصفقات، حيث طُرحت في السوق ما يقل قليلاً عن 28 ألف إصدار -أي أقل بنسبة 4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025 وأدنى مستوى في عامين- مما يشير إلى أن جمع الأموال تم عبر عدد أقل من الصفقات ولكن بحجم أكبر لكل منها. وقد تراجعت الإصدارات خلال الربع الثالث من العام 2026 بنسبة 17 في المائة على أساس ربع سنوي، وإن كانت هذه المقارنة تتم مقابل الربع الأضخم من حيث حجم الإصدارات الذي سجلته المجموعة على الإطلاق؛ حيث عكس هذا التراجع ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لم تشهدها الأسواق منذ عقود. كما ساهمت الظروف الاقتصادية الكلية في تفسير معظم هذا التباطؤ؛ فقد اتسم التضخم بالعناد، وشهدت أسعار النفط تقلبات حادة، وتجاوز الصراع بين الولايات المتحدة وإيران حاجز الأشهر السبعة، ليغلق خام برنت عند 102.6

وشهد شهر أغسطس 2026 تراجعاً إلى 7.3 مليار دولار نتيجة تزامن الركود الموسمي المعتاد في الصيف مع تجدد الأعمال القتالية، قبل أن تتعافى الإصدارات في سبتمبر 2026 لتصل إلى 16.7 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي الإصدارات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026 نحو 160.0 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.3 في المائة على أساس سنوي. وكان قطاع الشركات المسؤول الأكبر عن هذا الانخفاض، في حين شهدت الصكوك عودة قوية، حيث ارتفعت حصتها إلى نسبة 44 في المائة من إجمالي حجم الإصدارات الربع سنوية مقارنة مع 15 في المائة في الربع الثاني من عام 2026. وتصدرت المملكة العربية السعودية القائمة بإصدارات بلغت قيمتها 15.7 مليار دولار أمريكي (جميعها صكوك)، تلتها الإمارات عند 12.0 مليار دولار أمريكي، ثم الكويت عند 8.7 مليار دولار.

وظل الطلب على أدوات الدين الخليجية قوياً؛ إذ نجحت كل من الكويت والسعودية وقطر في تسعير صفقات سيادية تجاوز فيها حجم طلبات الاكتتاب قيمة الإصدارات بما يتراوح بين ضعفين وخمسة أضعاف، كما تمكنت قطر من خفض هامش التسعير بمقدار 30 نقطة أساس في أول إصدار دولي لسندات خلال العام. وارتفعت معدلات الفائدة (الكوبونات) تماشياً مع أسعار الفائدة العالمية ومعدل «سايبور» (SAI-) (BOR) لأجل ثلاثة أشهر -الذي قفز بمقدار 70.5 نقطة أساس في سبتمبر- حيث دفعت البنوك السعودية عوائد تتراوح بين 6.30 في المائة و6.50 في المائة على صكوك الشريحة الأولى الإضافية (AT1) الجديدة. وسجلت مؤشرات السندات الإقليمية خسائر في الربع الثالث من العام 2026، حيث انخفض مؤشر سندات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 4.5 في المائة (وهو أكبر انخفاض منذ 16 ربعاً)، بينما تراجع مؤشر صكوك المنطقة بنسبة 2.2 في المائة (وهو أيضاً أكبر انخفاض منذ الربع الثالث من العام

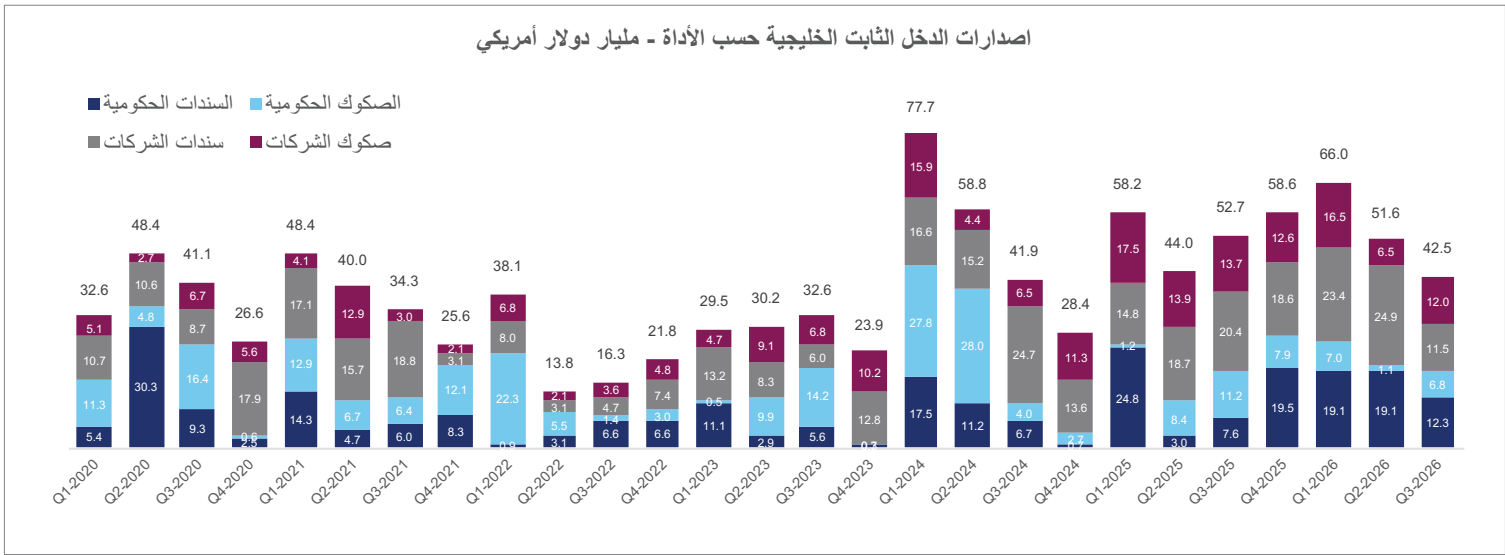
قال تقرير صادر عن «كامكو» شهدت أسواق الدخل الثابت العالمية أداءً قياسياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، حيث بلغ حجم الإصدارات 10.7 تريليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 9 في المائة على أساس سنوي، مسجلةً بذلك أقوى انطلاقاً للفترة ذاتها منذ بدء مجموعة بورصة لندن (LSEG) في رصد البيانات عام 1980. ومع ذلك، تراجعت الإصدارات في الربع الثالث من العام 2026 بنسبة 17 في المائة مقارنة بالربع الثاني الذي سجل مستوى قياسياً؛ إذ أدت عوامل مثل استمرار التضخم، وارتفاع أسعار النفط لتتجاوز 100 دولار للبرميل، والنزاعات في الشرق الأوسط وبين روسيا وأوكرانيا، إلى دفع البنوك المركزية العالمية للعودة نحو تشديد السياسات النقدية. فقد رفع كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان أسعار الفائدة في سبتمبر 2026، كما أقر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أول زيادة في أسعار الفائدة منذ العام 2023. وشهدت عوائد السندات القياسية الأمريكية ارتفاعاً سريعاً، حيث صعد عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 53.6 نقطة أساس في شهر سبتمبر وحده ليصل إلى 5.287 في المائة.

وقادت ديون الشركات ذات التصنيف الائتماني الاستثماري حركة السوق، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 5.2 تريليون دولار أمريكي، مدفوعةً باقتراض مكثف من شركات التكنولوجيا لتمويل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي وطرح صفقات كبرى للاندماج والاستحواذ في الأسواق. وظل اهتمام المستثمرين قوياً، وإن كانوا يطالبون بعوائد أعلى، لا سيما على السندات طويلة الأجل وتلك المرتبطة بمجال الذكاء الاصطناعي. هذا وارتفعت إصدارات السندات ذات العائد المرتفع لتصل إلى أعلى مستوى لها في خمس سنوات عند 399.8 مليار دولار أمريكي، كما صعدت السندات الخضراء بنسبة 26 في المائة لتسجل مستوى قياسياً بلغ 494.4 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي عروض السندات الدولية مستوى قياسياً عند 5.3 تريليون دولار. ومن ناحية أخرى، كان أداء الأسواق الناشئة أضعف، حيث انخفضت إصدارات الشركات بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 361.5 مليار دولار، واستحوذت كل من السعودية والهند وماليزيا والبرازيل مجتمعة على نسبة 46 في المائة من هذا الإجمالي.

انخفضت إصدارات السندات والصكوك في الدول الخليجية بنسبة 17.5 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 42.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2026، وهو ما يتماشى تقريباً مع حالة التباطؤ العالمي ويمثل انخفاضاً بنسبة 19.4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وقد سجلت الإصدارات في شهر يوليو 2026 مستويات مرتفعة بلغت 18.5 مليار دولار، مدعومة بإصدار الكويت لسندات سيادية بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي.

ديون الشركات ذات التصنيف الائتماني الاستثماري

استحوذت على الحصة الأكبر من إجمالي الإصدارات العالمية



المصدر : بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

تلتها الإمارات بإصدارات بلغت 12.0 مليار دولار أمريكي، جاءت بالكامل تقريباً من قطاع الشركات. وكانت الكويت السوق الرئيسية الوحيدة التي سجلت نمواً، حيث جمعت 8.7 مليار دولار أمريكي، مما رفع إجمالي إصدارات الدولة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026 إلى 17.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 6.0 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام السابق. وبلغت قيمة الإصدارات في كل من قطر 4.7 مليار دولار أمريكي، والبحرين 1.0 مليار دولار أمريكي، وسلطنة عمان 0.3 مليار دولار أمريكي.

وعلى صعيد أداء المؤشرات المرجعية، انخفض مؤشر سندات وصكوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.8 في المائة في الربع الثالث من العام 2026، مما يعكس تراجعاً بنسبة 4.4 في المائة في مؤشر السندات و2.2 في المائة في مؤشر الصكوك للمنطقة. وسجل مؤشر الائتمان والسندات عالية العائد (HY) للدول الخليجية انخفاضاً بنسبة 3.8 في المائة خلال الربع، ليصل إجمالي تراجعته منذ بداية العام إلى 3.4 في المائة، في حين انخفض مؤشر صكوك الدول الخليجية (ذات المدة الأقصر) بنسبة أقل بلغت 2.2 في المائة. ومع ذلك، ظل إقبال المستثمرين على أدوات الائتمان الخليجية عالية الجودة قوياً؛ حيث أغلق مؤشر فروق العائد المعدل حسب الخيارات (OAS) لسندات الدول الخليجية المقومة بالدولار الأمريكي عند 88 نقطة أساس، بزيادة قدرها 10 نقاط أساس فقط في سبتمبر 2026، وهو ما يمثل نحو نصف مستوى مؤشر الأسواق الناشئة للسندات المقومة بالدولار (EM USD Aggregate) البالغ 170 نقطة أساس. وقد كانت حركة البيع مدفوعة بتغيرات أسعار الفائدة وليس بمخاوف تتعلق بالجدارة الائتمانية.

الى ذلك، اتسمت إصدارات الشركات بالضعف خلال شهري يوليو وأغسطس 2026، لكنها انتعشت في سبتمبر 2026، بقيادة البنوك والشركات الكبرى المرموقة. تجلّى بوضوح ارتفاع تكاليف التمويل المحلي، حيث قفز سعر الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) لأجل ثلاثة أشهر بمقدار 70.5 نقطة أساس في سبتمبر 2026، وبمقدار 82.1 نقطة أساس خلال الربع الثالث من العام 2026 ليصل إلى 5.54 في المائة. وقد أصدرت بنوك سعودية - شملت مصرف الراجحي، والبنك العربي الوطني، ومصرف الإنماء، والبنك الأهلي السعودي - سلسلة من صكوك الشريحة الأولى الإضافية (AT1) الدائمة بمعدلات ربح تتراوح بين 6.30 في المائة و6.50 في المائة. كما جمعت شركة «موانئ دبي العالمية» (DP World) نحو 1.6 مليار دولار أمريكي عبر شريحتين: سندات خضراء بقيمة 750 مليون يورو لأجل ست سنوات، وسندات تقليدية بقيمة 750 مليون دولار أمريكي لأجل عشر سنوات. وباع كل من بنك أبوظبي الأول وبنك المشرق سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات. وأشارت هذه الاتجاهات إلى أن الجهات المُصدرة القوية في المنطقة لا تزال قادرة على إعادة تمويل التزاماتها وإدارة ميزانياتها العمومية، حتى مع استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول. وفيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية، أزالَت وكالة «فيتش» تصنيف دولة قطر من قائمة «المراقبة السلبية» وأكدت تصنيفها عند الدرجة (AA)، لكنها أبقت على نظرة مستقبلية سلبية بسبب استمرار المخاطر التي تهدد صادرات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز.



أدنى إجمالي ربع سنوي مسجل في بياناتنا منذ بداية العام 2025. وقد شهد شهر يوليو 2026 حجم إصدارات مرتفعاً بلغ 18.5 مليار دولار أمريكي، مدفوعاً بشكل رئيسي بنشاط الإصدار في الكويت. وفي المقابل، شهد شهر أغسطس 2026 انخفاضاً في الإصدارات إلى 7.3 مليار دولار أمريكي، حيث تزامن الركود المعتاد خلال فترة الصيف مع تجدد الأعمال القتالية في المنطقة وارتفاع عوائد سندات الخزنة. وعاد المصدرون إلى السوق في شهر سبتمبر 2026 بإصدارات جديدة بلغت قيمتها 16.7 مليار دولار أمريكي. وعلى صعيد الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، بلغ إجمالي إصدارات الدول الخليجية 160.0 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.3 في المائة عن الفترة المماثلة من العام 2025، إلا أن هذا المعدل ظل دون مستوى النمو المسجل في السوق العالمية والبالغ 9 في المائة.

شهدت إصدارات الشركات أكبر تراجع خلال الربع الثالث من العام 2026، حيث انخفضت بنسبة 25 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 23.4 مليار دولار أمريكي، في حين تراجعت الإصدارات الحكومية بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 19.0 مليار دولار. وسجلت الصكوك طلباً قوياً، إذ ارتفعت قيمة الإصدارات بنحو 2.5 ضعفاً على أساس ربع سنوي لتبلغ 18.8 مليار دولار أمريكي، موزعة بين 6.7 مليار دولار أمريكي صكوكاً حكومية و12.0 مليار دولار أمريكي صكوكاً للشركات؛ مما رفع حصة الصكوك من إجمالي الإصدارات في ذلك الربع إلى 44 في المائة مقارنة مع 15 في المائة في الربع الثاني من العام 2026. وعاد المقترضون الخليجيون إلى سوق الصكوك بعد فترة من التقلبات الناجمة عن النزاعات، والتي كانت قد دفعت بعض الجهات المُصدرة للتوجه نحو السندات التقليدية. وعلى صعيد الدول، تصدرت المملكة العربية السعودية القائمة بإصدارات بلغت قيمتها 15.7 مليار دولار أمريكي، كانت جميعها في صورة صكوك،

دولار أمريكي للبرميل بنهاية شهر سبتمبر 2026. وقد دفع التضخم المدفوع بأسعار الطاقة البنوك المركزية الكبرى إلى تشديد السياسات النقدية؛ إذ رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في سبتمبر 2026 للمرة الثانية منذ اندلاع الحرب، ليصل سعر الفائدة الرئيسي لإعادة التمويل إلى 2.65 في المائة وسعر الفائدة على الودائع إلى 2.5 في المائة. كما رفع بنك اليابان سعر الفائدة الرئيسي إلى 1.25 في المائة، مسجلاً بذلك أعلى مستوى له منذ 31 عاماً. أما الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبعد إبقاء أسعار الفائدة ثابتة لمعظم فترات العام، فقد أقر أول زيادة له منذ عام 2023، محرّكا النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى ما بين 3.75 في المائة و4.00 في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت العوائد القياسية بسرعة؛ حيث زاد عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 53.6 نقطة أساس في شهر سبتمبر 2026 وحده ليغلق الشهر عند 5.287 في المائة، بينما وصل عائد السندات لأجل 30 عاماً إلى أعلى مستوى له منذ 20 عاماً خلال شهر أغسطس.

استحوذت ديون الشركات ذات التصنيف الائتماني الاستثماري على الحصة الأكبر من إجمالي حجم الإصدارات العالمية، وذلك وفقاً لبيانات مجموعة بورصة لندن (LSEG). وقد سجلت الإصدارات مستوى قياسياً بلغ 5.2 تريليون دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، بزيادة قدرها 14 في المائة. ويُعد هذا الربع الثالث على التوالي الذي يتجاوز فيه حجم الإصدارات حاجز 1.5 تريليون دولار أمريكي، رغم أن حجم الإصدارات في الربع الثالث كان أقل بنسبة 14 في المائة مقارنة بالربع الثاني. وظل الإنفاق المرتبط بالذكاء الاصطناعي المصدر الأكبر لطرح أدوات دين جديدة في السوق؛ إذ بلغت مبيعات السندات الأمريكية ذات التصنيف الاستثماري 145.2 مليار دولار أمريكي في شهر أغسطس، متجاوزة بذلك الرقم القياسي الشهري المسجل في العام 2020 ومحقة أعلى مستوى جديد للشهر الثالث على التوالي. وفي الفترة الممتدة حتى نهاية شهر أغسطس من العام 2026، أصدرت شركات «ألفابت» و«أمازون» و«ميتا» و«مايكروسوفت» و«أوراكل» سندات بقيمة إجمالية تقارب 220 مليار دولار أمريكي. ورغم استمرار المستثمرين في الشراء، فقد أصبحوا أكثر انتقائية فيما يتعلق بالتسعير؛ ونتيجة لذلك، اضطرت شركة «أمازون» إلى إضافة هامش عائد إضافي يتراوح بين 18 و21 نقطة أساس على سنداتها طويلة الأجل لإتمام عملية بيع بقيمة 25 مليار دولار في شهر يوليو. وبحلول شهر سبتمبر، بلغ هامش العائد (السبريد) للجهات المصدرة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي حوالي 115 نقطة أساس، مقارنة بنحو 78 نقطة أساس لسوق السندات الاستثمارية بشكل عام. كما انخفضت نسب التغطية في صفقات الشركات المشغلة لمراكز البيانات الضخمة (hy-perscalers) من حوالي خمسة أضعاف في فبراير إلى حوالي ضعفين فقط في يوليو. وعلى صعيد القطاعات، أفادت مجموعة بورصة لندن بأن حجم الإصدارات من قطاعي التجزئة والإعلام والترفيه قد تضاعف بأكثر من مرتين على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، كما سجل قطاع التكنولوجيا نمواً قوياً بنسبة مئوية مزدوجة الرقم. وفي المقابل، تراجعت الإصدارات في قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية بنسبة 41 في المائة في المائة وقطاع المواد بنسبة 20 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. وشكلت الإصدارات الصادرة عن المؤسسات المالية والجهات الحكومية ووكالاتها ثلاثة أرباع إجمالي الإصدارات، إلا أنها سجلت انخفاضاً طفيفاً على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026.

إصدارات الدول الخليجية

سار سوق الدخل الثابت في الدول الخليجية على نهج مماثل تماماً للاتجاه العالمي؛ إذ انخفض حجم إصدارات السندات والصكوك التي تتجاوز أجال استحقاقها عاماً واحداً ليصل إلى 42.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2026 -وفقاً لبيانات «بلومبرغ»- مسجلاً تراجعاً بنسبة 17.5 في المائة مقارنة بالربع الثاني من العام 2026، وبنسبة 19.4 في المائة مقارنة بالربع الثالث من العام 2025. ويُعد هذا الرقم



تقرير بنك الكويت الوطني

الأسواق في حالة تقلب وتواجه تحديات التضخم والمخاطر المالية والتطورات الجيوسياسية

ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي بنسبة 0.6% على أساس شهري

التعليق على أداء الاسواق

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني : ما تزال الأسواق العالمية خاضعة لتأثير التفاعل بين المخاوف المرتبطة بالتضخم وارتفاع عائدات السندات السيادية وبالإضافة إلى المخاطر الجيوسياسية. وفي الولايات المتحدة، تراجعت عائدات سندات الخزنة بعد أن لامست أعلى مستوياتها منذ عدة عقود، إذ انخفض عائد السندات لأجل 10 أعوام دون مستويات تجاوزت 5.34% مع توجه المستثمرين إلى الأصول الآمنة وسط تنامي المخاوف بشأن تدهور الأوضاع المالية في فرنسا، قبل أن تواصل العائدات تراجعها عقب صدور تقرير الوظائف لشهر سبتمبر، والذي جاء أضعف من المتوقع. وقدمت البيانات الاقتصادية بشكل عام صورة متباينة، إذ ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.6% على أساس شهري، فيما تباطأ التضخم الأساسي وفقاً لمؤشر نفقات المستهلك الشخصي إلى 0.2% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي، كما تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 197 ألف طلب. إلا أن الوظائف غير الزراعية ارتفعت بمقدار 29 ألف وظيفة فقط في سبتمبر، في حين صعد معدل البطالة إلى 4.2% وتباطأ نمو الأجور إلى 0.1% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي. إلا أن مؤشر الأسعار المدفوعة الصادر عن معهد إدارة التوريدات قفز إلى 77.9 نقطة، بما يعزز مخاوف استمرار ضغوط التضخم. وجاءت تصريحات مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي متباينة، إذ أشارت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في دالاس لوري لوجان إلى أن البنك قد يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة بما لا يقل عن 50 نقطة أساس إضافية، في حين دفعت بيانات سوق العمل الضعيفة المستثمرين إلى خفض توقعاتهم بصورة حادة لاحتمال رفع أسعار الفائدة في أكتوبر. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 101.932 (0.95%+) وفي أوروبا، تفاقم التحديات المالية في فرنسا، إذ ارتفع العائد على السندات لأجل 10 أعوام إلى 4.9% واتسع فارق العائد مقابل السندات الحكومية الألمانية إلى 141 نقطة أساس، مسجلاً أعلى مستوياته منذ العام 2011، بما أثار المخاوف بشأن استقرار منطقة اليورو بصفة عامة. وتسارع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 3.8% على أساس سنوي مقابل 3.2%، فيما ارتفع التضخم الأساسي إلى 2.5% على أساس سنوي، بما يعزز التوقعات بأن يقر البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة مرة واحدة على الأقل قبل نهاية العام. كما ارتفع التضخم في سويسرا بصورة محدودة إلى 1.0% على أساس سنوي. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1255 (1.19%-)، فيما أنهى الدولار الأمريكي تداولاته أمام الفرنك السويسري عند مستوى 0.8288 (0.06%+). وفي المملكة المتحدة، تم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع



أنهى الدولار الأسترالي تداولاته أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6956 (0.95%-). وفي الصين، أعلنت السلطات حزمة من تدابير التحفيز المستهدفة، شملت خفض أسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض التكميلي المرهون (PSL) بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1.5%، إلى جانب تقديم دعم إضافي للإقراض، بهدف تعزيز النمو والحفاظ عليه ضمن النطاق المستهدف للحكومة البالغ 5.0%-4.5%. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.7058 (0.25%-). وفي أسواق السلع، أنهى كل من مزيج خام برنت والذهب تداولات الأسبوع عند مستوى 102.25 (1.98%-) و4141.19 (3.35%-)، على التوالي. وفي أسواق الدخل الثابت، تحرك منحنى عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل عامين و10 أعوام، ونظيرتها لأجل خمسة أعوام و30 عاماً بمقدار 13.49 نقطة أساس و6.59 نقطة

الثاني من العام ورفعه إلى 0.5% على أساس ربع سنوي، بما يؤكد أن الاقتصاد البريطاني كان الأسرع نمواً بين اقتصادات مجموعة السبع خلال النصف الأول من العام 2026. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3241 (0.05%-). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تسارعت وتيرة التضخم الأساسي في طوكيو إلى 2.7% على أساس سنوي، فيما قفز التضخم الأساسي الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة إلى 3.0% على أساس سنوي، بما يعزز توقعات استمرار بنك اليابان في تشديد السياسة النقدية. وفي أستراليا، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.60%، قبل أن تؤدي بيانات التضخم الضعيفة إلى تراجع التوقعات بإقرار زيادة إضافية على المدى القريب. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 157.85 (0.36%+)، فيما



صعود مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 3% على أساس سنوي مع تراجع قوة سوق العمل



أساس، على التوالي، في ظل استمرار تطورات توقعات التضخم وتزايد المخاوف المالية والتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في التأثير على معنويات الأسواق العالمية.

الولايات المتحدة وكندا

تراجع عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 أعوام من أعلى مستوياتها في 24 عاماً مع انخفاض عائدات السندات لأجل عامين إلى 4.82%

شهدت سندات الخزانة الأمريكية انتعاشاً قوياً بعد موجة بيع ممتدة في أسواق السندات العالمية، مع تسارع الطلب على أصول الملاذ الآمن في ظل تفاعل المستثمرين مع تفاقم المخاوف المالية والسياسية في فرنسا. وتراجع عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 أعوام من أعلى مستوياته في 24 عاماً، والذي تجاوز 5.34%، فيما انخفض عائد السندات لأجل عامين بما يصل إلى 2.7 نقطة أساس ليبلغ 4.82%. كما تلقت أسعار السندات دعماً من بيانات قطاع التصنيع الأمريكي التي جاءت أضعف من المتوقع، إلى جانب تصريحات نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي فيليب جيفرسون، التي أشار فيها إلى أن صناع السياسة النقدية قد يكون بإمكانهم التريث لفترة أطول قبل اتخاذ قرار بشأن مواصلة التشديد النقدي. وتسارعت مكاسب السندات عقب صدور تقرير سوق العمل لشهر سبتمبر بأضعف من المتوقع، إذ ارتفعت الوظائف غير الزراعية بمقدار 29 ألف وظيفة فقط، فيما صعد معدل البطالة إلى 4.2%، بما عزز التوقعات بأن يبقى الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه المقرر في أكتوبر. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 101.932.

ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي بنسبة 0.6% على أساس شهري

قدمت البيانات الاقتصادية الأمريكية صورة متباينة تجمع بين مرونة الطلب وضعف بيانات سوق العمل، بما دفع المستثمرين إلى خفض توقعاتهم بشأن تشديد الاحتياطي الفيدرالي للسياسة النقدية على المدى القريب. وارتفعت الوظائف غير الزراعية بمقدار 29 ألف وظيفة فقط في سبتمبر، بأقل كثيراً من التوقعات، فيما صعد معدل البطالة إلى 4.2% وتباطأ نمو متوسط الأجور بالساعة إلى 0.1% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي، مسجلاً أضعف معدل نمو سنوي للأجور منذ العام 2021. وعلى الرغم من تراجع قوة سوق العمل، إلا أن النشاط الاستهلاكي ظل قوياً، إذ ارتفع الإنفاق الشخصي المعدل وفقاً للتضخم بنسبة 0.6% على أساس شهري في أغسطس، مسجلاً أقوى زيادة منذ مارس 2025. وفي الوقت ذاته، ارتفع التضخم الأساسي وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.2% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي، وجاء أقل من التوقعات، فيما تم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام ورفعته إلى 2.2% من 1.5%. وظل نشاط قطاع التصنيع ضمن نطاق التوسع، مع وصول قراءة مؤشر مديري المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 54.5 نقطة، إلا أن ضغوط تكاليف المدخلات اشتدت مع قفزة مؤشر الأسعار المدفوعة إلى 77.9 نقطة من 71.1 نقطة. كما تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 197 ألف طلب، بما يؤكد استمرار محدودية عمليات تسريح الموظفين. وتفاعلت الأسواق المالية إيجابياً مع بيانات التوظيف التي جاءت أضعف من المتوقع، إذ تراجعت عائدات سندات الخزانة وارتفعت الأسهم، فيما انخفضت بصورة ملحوظة توقعات رفع أسعار الفائدة في أكتوبر.

تباين آراء مسؤولي الفيدرالي بشأن مسار السياسة النقدية مع تراجع احتمالات رفع أسعار الفائدة في أكتوبر إلى ما دون 25%

أبرزت التصريحات الأخيرة لمسؤولي الاحتياطي الفيدرالي تبايناً في وجهات النظر بشأن مسار السياسة النقدية، إذ أبتت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في دالاس لوري لوجان على موقفها المتشدد، في حين دعا عدد من كبار المسؤولين إلى التريث. وأشارت لوجان إلى أن البنك قد يضطر إلى رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إضافية أو أكثر

على أساس سنوي في إسبانيا. وفي ألمانيا، ارتفع التضخم إلى 3.3% على أساس سنوي، مسجلاً أعلى مستوياته في نحو ثلاثة أعوام، فيما استقر التضخم الأساسي عند 2.4% على أساس سنوي. وعلى الرغم من أن صناع السياسة النقدية في البنك المركزي الأوروبي أشاروا إلى عدم وجود حاجة ملحة لرفع أسعار الفائدة فوراً، ما يزال التضخم أعلى بكثير من المستوى المستهدف البالغ 2%، بما يدعم توقعات إقرار رفع سعر الفائدة مرة واحدة على الأقل قبل نهاية العام، في ظل تزايد تسعير الأسواق المالية لاحتمال اتخاذ هذه الخطوة في ديسمبر بدلاً من أكتوبر. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1255.

ارتفاع عائدات السندات الفرنسية لأجل 10 أعوام متخطية 4.9% مع اقتراب الدين العام من 120% من الناتج المحلي الإجمالي واتساع الفارق مع السندات الألمانية إلى 141 نقطة أساس

تعرضت السندات السيادية الفرنسية لضغوط متجددة، إذ أدت المخاوف بشأن تدهور الأوضاع المالية وعدم اليقين السياسي وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى إعادة تسعير حادة للمخاطر. وارتفعت عائدات السندات الحكومية الفرنسية لأجل 10 أعوام إلى 4.9%، مسجلة أعلى مستوياتها منذ العام 2002، فيما اتسع فارق العائد مقابل السندات الحكومية الألمانية المماثلة إلى 141 نقطة أساس، في أكبر فجوة يتم تسجيلها منذ العام 2011. وتزايدت مخاوف المستثمرين مع ابتعاد العجز المالي بصورة أكبر عن المستوى المستهدف للحكومة البالغ 5%، في حين ظل الدين العام قريباً من 120% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يقارب ضعف مستواه في ألمانيا. وتتضمن أحدث موازنة للحكومة تخفيضات طموحة في الإنفاق بهدف استعادة المصداقية المالية، إلا أن مخاطر التنفيذ ما تزال مرتفعة في ظل مشهد سياسي منقسم قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في العام المقبل. وينظر المشاركون في الأسواق بصورة متزايدة إلى فرنسا باعتبارها مصدراً رئيسياً للمخاطر في منطقة اليورو، مع

لاستعادة استقرار الأسعار، إلا أنها أوضحت أن ارتفاع علاوات الأجل على سندات الخزانة وتشديد الأوضاع المالية قد يقللان من الحاجة إلى مواصلة رفع أسعار الفائدة. وفي المقابل، شدد نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي فيليب جيفرسون، ورئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جون ويليامز، ونائبة رئيس المجلس لشؤون الإشراف ميشيل بومان، على ضرورة إتاحة مزيد من الوقت لتقييم البيانات الواردة والاتجاهات الاقتصادية الأساسية قبل إجراء أي تعديل على السياسة النقدية. وعقب صدور تقرير الوظائف لشهر سبتمبر، والتي جاءت بياناته أضعف من المتوقع، إلى جانب اعتدال نمو الأجور، خفضت الأسواق بصورة أكبر توقعاتها بشأن تشديد السياسة النقدية على المدى القريب، إذ تراجع الاحتمال الضمني المستخلص من العقود الآجلة لرفع أسعار الفائدة في أكتوبر إلى 23%، مقابل نحو 70% في وقت سابق من الأسبوع. وفي الوقت ذاته، ارتفعت عائدات سندات الخزانة لأجل 30 عاماً بمقدار 66.8 نقطة أساس منذ 30 يونيو، بما يعزز تشديد الأوضاع المالية على نطاق أوسع.

أوروبا والمملكة المتحدة

تسارع وتيرة التضخم في منطقة اليورو إلى 3.8% على أساس سنوي وارتفاع التضخم الأساسي إلى 2.5%

تسارعت أسعار المستهلكين في منطقة اليورو إلى 3.8% على أساس سنوي في سبتمبر، مقابل 3.2% في أغسطس، متجاوزة توقعات الأسواق البالغة 3.7%، ومسجلة بذلك أعلى معدل للتضخم منذ سبتمبر 2023. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الطاقة والمكونات الأخرى المتقلبة، إلى 2.5% على أساس سنوي، فيما زاد تضخم الخدمات إلى 3.2% على أساس سنوي، بما يشير إلى استمرار الضغوط التضخمية الأساسية. وجاء التسارع الأخير مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع تكاليف الطاقة المرتبط باستمرار الاضطرابات في أسواق النفط والغاز الطبيعي، في حين تجاوز التضخم في أكبر اقتصادات المنطقة التوقعات، وبلغ 5.0%

تسارع وتيرة التضخم في منطقة اليورو إلى 3.8% على أساس سنوي وارتفاع التضخم الأساسي إلى 2.5%



امتداد المخاوف إلى احتمالات انتقال الضغوط إلى أسواق السندات الإقليمية والحوكمة المالية والبيورو.

تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي البريطاني ورفعه إلى 0.5% على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من العام ونمو الاقتصاد بنسبة 1.2% خلال النصف الأول من العام 2026

تفوق أداء الاقتصاد البريطاني على التوقعات خلال النصف الأول من العام 2026، إذ تم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام ورفعه إلى 0.5% على أساس ربع سنوي، مقابل التقدير السابق البالغ 0.4%، وذلك بعد نموه بنسبة 0.6% في الربع الأول من العام. وارتفع الناتج بنسبة 1.2% خلال الستة أشهر الأولى من العام، ما جعل المملكة المتحدة الاقتصاد الأسرع نمواً ضمن مجموعة السبع خلال تلك الفترة. وتلقى النمو دعماً من ارتفاع استهلاك الأسر بنسبة 0.3%، وزيادة استثمارات الشركات بنسبة 1.8%، إلى جانب قفزة في الصادرات بنسبة 2.8%، متجاوزة التوقعات. كما ارتفع الدخل الحقيقي المتاح للأسر للفرد بنسبة 1.0%، فيما زادت نسبة الادخار إلى 8.8%. وعلى الرغم من هذا الأداء القوي، يتوقع الاقتصاديون اعتدال الزخم خلال النصف الثاني من العام، في ظل تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة وصعود أسعار الاقتراض واستمرار الضغوط التضخمية على إنفاق الأسر ونشاط الأعمال. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3241.

تسارع وتيرة التضخم في سويسرا إلى 1.0% على أساس سنوي وارتفاع التضخم الأساسي إلى 0.5%

ارتفعت أسعار المستهلكين في سويسرا إلى 1.0% على أساس سنوي في سبتمبر، مقابل 0.8% في أغسطس، مسجلة أعلى مستوياتها في عامين، بما يعكس الأثر المشترك لارتفاع أسعار النفط وضعف الفرنك السويسري. كما ارتفع التضخم الأساسي هامشياً إلى 0.5% على أساس سنوي من 0.4%، مسجلاً الزيادة الثانية على التوالي. وعلى الرغم من ذلك، ما يزال التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك الوطني السويسري البالغ 2%-0%، وأقل بكثير من معدل التضخم في منطقة اليورو البالغ 3.8%. ويواصل صناع السياسة النقدية النظر إلى التسارع الأخير باعتباره مؤقتاً إلى حد كبير، إلا أن ضعف الفرنك يساهم في ارتفاع أسعار الواردات وزيادة الضغوط التضخمية المحلية بصورة تدريجية. وما يزال المشاركون في الأسواق منقسمين بشأن توقيت بدء البنك الوطني السويسري في إعادة أسعار الفائدة إلى مستوياتها الطبيعية من المستوى الحالي البالغ 0%. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الفرنك السويسري عند مستوى 0.8288.

آسيا والمحيط الهادئ

التضخم الأساسي في طوكيو يقفز إلى 2.7% وتسارع التضخم الأساسي الذي يستثني تكاليف الغذاء الطازج والطاقة إلى 3.0% على أساس سنوي

تسارع التضخم في طوكيو بصورة حادة في سبتمبر، بما عزز التوقعات بأن يقدم بنك اليابان على رفع سعر الفائدة مرة أخرى قبل نهاية العام. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في طوكيو بنسبة 2.7% على أساس سنوي، متجاوزاً التوقعات البالغة 2.4% ومتسارعاً من 1.8% في أغسطس، ليسجل أسرع وتيرة له في عشرة أشهر. كما ارتفع مقياس التضخم الذي يستثني كلاً من الغذاء الطازج والطاقة، والذي يحظى بمتابعة أكبر، إلى 3.0% على أساس سنوي من 2.0%، مسجلاً أقوى قراءة منذ أغسطس 2025. وتسارع تضخم قطاع الخدمات أيضاً إلى 2.3% على أساس سنوي من 1.4%، بما يعكس تزايد انتقال أثر تكاليف العمالة والمدخلات إلى الأسعار. وعقب قرار الشهر الماضي برفع أسعار الفائدة

مستوى 0.6956.

الصين تستهدف نمواً يتراوح بين 4.5% و5.0% مع خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة على تسهيلات الإقراض التكميلي المرهون 25 نقطة أساس إلى 1.5% وتوسيع نطاق الإقراض المستهدف

كشفت الصين عن أكبر حزمة تحفيز منذ العام 2024، إلا أن الأسواق اعتبرت أن التدابير المعلنة غير كافية لمعالجة التحديات الهيكلية الأعمق التي تواجه الاقتصاد. ووسعت السلطات برامج الإقراض المستهدف بمقدار إضافي بلغ 700 مليار يوان صيني، كما قدمت دعماً للرهن العقاري لمشتري المنازل المؤهلين، وخفضت سعر الفائدة على تسهيلات الإقراض التكميلي المرهون بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1.5%. وتهدف الحزمة إلى دعم النمو ضمن النطاق السنوي المستهدف للحكومة والبالغ 5.0%-4.5%، وذلك بعد تسجيل نمو بنسبة 4.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام. وفي حين تشير أحدث بيانات مؤشرات مديري المشتريات إلى عودة نشاط قطاع التصنيع إلى نطاق التوسع في سبتمبر، يرى الاقتصاديون أن ضعف الطلب المحلي وفتور نشاط القطاع العقاري وارتفاع مستويات ديون الحكومات المحلية ما تزال عوامل تحد من وتيرة التعافي. وجاءت استجابة المستثمرين حذرة، إذ واصلت الأسهم الصينية تراجعها، فيما ظلت عائدات السندات الحكومية بالقرب من أدنى مستوياتها في عدة أعوام، بما يعكس استمرار المخاوف بشأن فعالية الدعم المستهدف للسياسة الاقتصادية. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.7058.

إلى 1.25%، أعاد صناع السياسة النقدية في بنك اليابان التأكيد على أن منع التضخم من تجاوز المستوى المستهدف البالغ 2% أصبح هدفاً رئيسياً، بما تسعر أسواق المبادلات احتمالاً بنسبة 80% لإقرار زيادة إضافية في أسعار الفائدة بحلول ديسمبر. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 157.85.

أستراليا ترفع أسعار الفائدة إلى 4.60% مع استقرار التضخم عند 4.0% على أساس سنوي والتضخم الأساسي عند 3.6%

رفع بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.60%، وهو أعلى مستوى يصله في نحو 15 عاماً، مشيراً إلى استمرار مخاطر التضخم المرتبطة بمرونة الطلب وارتفاع أسعار الطاقة. إلا أن بيانات التضخم اللاحقة وفرت قدراً من الطمأنينة، إذ اعتدل مؤشر أسعار المستهلكين الكلي إلى 4.0% على أساس سنوي في أغسطس، مقابل توقعات بلغت 4.1%، فيما استقر التضخم الأساسي عند 3.6% على أساس سنوي، وتباطأ معدل التضخم وفق مقياس المتوسط إلى 0.2% على أساس شهري من 0.5%. وظلت تكاليف السكن أكبر مساهم في التضخم، مرتفعة بنسبة 5.7% على أساس سنوي، فيما قفزت أسعار الوقود بنسبة 14.8% على أساس شهري. وعقب صدور البيانات، خفضت الأسواق بصورة حادة توقعاتها بشأن إقرار رفع أسعار الفائدة مرة أخرى في نوفمبر، مع تزايد توقعات المستثمرين بأن يتجه بنك الاحتياطي الأسترالي إلى التوقف مؤقتاً لتقييم الآثار التراكمية لتشديد السياسة النقدية. وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند



بدء بيع تذاكر مهرجان «أيقونات بورشه» في دبي استعدادا لانطلاقه في نوفمبر المقبل



تنظم الدورة السادسة من مهرجان «رموز بورشه» في موقع جديد هو «ذا سكوير ند الشبا» في دبي
تقام فعاليات «رموز بورشه»، أكبر مهرجان للسيارات في المنطقة، يومي 21 و22 نوفمبر 2026

يمكن شراء تذاكر المهرجان الآن عبر الموقع الإلكتروني IconsOfPorsche.com دبي

العام الحالي من مهرجان «رموز بورشه» ستكون الأفضل حتى الآن، وستقدم تجربة استثنائية ومميزة لجميع الحضور. سيتم الإعلان عن المزيد من المعلومات عن مهرجان «رموز بورشه» لهذا العام، بما في ذلك تفاصيل إضافية عن الموقع الجديد خلال الأسابيع القادمة. ومن المتوقع أن تكون أعداد الحضور والسيارات المعروضة مماثلة للمستويات التي شهدتها الأعوام السابقة. تتوفر تذاكر مهرجان «رموز بورشه» المقرر إقامته في دبي خلال شهر نوفمبر عبر الموقع الإلكتروني: IconsOfPorsche.com

بسعر 85 درهماً. ويمكن للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عاماً التسجيل للحصول على تذاكر مجانية عند مرافقة شخص بالغ يحمل تذكرة.



على مستوى العالم. وبالمثل، اكتسبت منطقة «ذا سكوير ند الشبا» مكانة مرموقة باعتبارها وجهة مميزة للفعاليات وأسلوب الحياة العصري. ومن خلال هذا التعاون، نشق بأن دورة

الجمهور». وأضاف: «طور مهرجان أيقونات بورشه على مدى نسخته الخمس الأولى ليصبح أكبر مهرجان للسيارات في المنطقة وواحدًا من أشهر ملتقيات مجتمع بورشه

طُرحت تذاكر الدورة السادسة من مهرجان «رموز بورشه» في دبي والذي يقام يومي 21 و22 نوفمبر 2026. وينتقل مهرجان «رموز بورشه»، أكبر مهرجان للسيارات في المنطقة، إلى موقع جديد هذا العام هو «ذا سكوير ند الشبا». ويواصل المهرجان استعراض السيارات الكلاسيكية والفن والثقافة التي تجسد مجتمع بورشه في المنطقة. واستقطبت الدورة الخامسة التي أقيمت العام الماضي أكثر من 30 ألف زائر من عشاق بورشه على مدار عطلة نهاية الأسبوع، وشهدت عرض أكثر من 1000 سيارة رياضية. وقال الدكتور مانفرد بروينل، الرئيس التنفيذي لبورشه الشرق الأوسط وأفريقيا: «سيرتقي الموقع الجديد لفعالية «رموز بورشه» بالمهرجان إلى مستويات جديدة سواء من حيث الأجواء أو تجربة

بالشراكة الاستراتيجية مع جامعة الكويت للعام الرابع على التوالي

«زين» تعزز استثمارها في جيل الكويت الرقمي عبر البطولة الوطنية للروبوتات

النسخة الجديدة تفتح آفاقاً أوسع أمام الشباب في علوم الروبوتات والذكاء الاصطناعي

في أثر أفكارهم وقيمتها وتطبيقاتها المحتملة، كما تُرسخ الجائزة نهج زين في الابتكار ضمن تجربة البطولة، عبر تشجيع المشاركين على الربط بين المعارف في تخصصات مختلفة، وتحدي أساليب التفكير التقليدية، وتطوير حلول قادرة على تحقيق قيمة ملموسة.

ورشة تمكين الفتيات

هذا العام، تعود ورشة تمكين الفتيات ضمن رحلة بطولة الكويت الوطنية للروبوتات، تأكيداً على الالتزام المشترك بين زين وجامعة الكويت بتشجيع المزيد من الفتيات والشابات على استكشاف مجالات الروبوتات والبرمجة وتخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

ومن خلال تجارب تعليمية عملية وتفاعلية، تهدف المبادرة إلى تطوير القدرات التقنية للمشاركات، إلى جانب تعزيز الثقة بالنفس والعمل الجماعي والتفكير الإبداعي ومهارات حل المشكلات.

وشهدت النسخ السابقة مشاركة الفتيات في تجارب تطبيقية في الروبوتات والبرمجة بإشراف أعضاء الهيئة الأكاديمية في جامعة الكويت، ضمن بيئة تعليمية محفزة عملياً، وتعزيز تطلعاتهن للمشاركة والتميز مستقبلاً في مجالات STEM.

وتعكس المبادرة كذلك هدفاً أوسع يتمثل في توفير مسارات أكثر شمولاً نحو التخصصات التي تزداد أهميتها في سوق العمل المستقبلي، وإلهام الفتيات والشابات لدخول مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتفوق فيها.

من الروبوتات إلى الطائرات بدون طيار والتكنولوجيا التطبيقية

تواصل نسخة 2027 من بطولة الكويت الوطنية للروبوتات تقديم مجموعة واسعة من التجارب التقنية التطبيقية للمشاركين، بما في ذلك الروبوتات وتحديات الطائرات بدون طيار، مدعومة ببرامج تدريبية وورش عمل ومراحل تنافسية تشجع المشاركين على تطبيق معارفهم التقنية في تجارب وبيئات عملية.

وبدلاً من الاقتصار على التعلم النظري، تضع البطولة التجربة العملية في صميم رحلتها، حيث يُشجّع المشاركون على التصميم والبرمجة والاختبار والتطوير والتعاون، بما يُنمّي قدراتهم في التفكير التحليلي والنمذجة الهندسية والبرمجة والعمل الجماعي وحل المشكلات، وقد شكل هذا النموذج القائم على التعلم التطبيقي عنصراً أساسياً في نهج البطولة خلال نسخها السابقة.

ومن خلال بطولة الكويت الوطنية للروبوتات 2027، تواصل زين الاستثمار في رأس المال البشري ودعم مسارات التعلم التطبيقي التي تُمكن المواهب الوطنية من الإسهام في التحول الرقمي في الكويت، واقتصادها المعرفي، وتحقيق طموحات رؤية الكويت.



سارة الحبيب تُلقي كلمة زين



جانب من المؤتمر الصحفي

نخبة من الخبراء وتحت إشراف سفراء زين في بطولة الكويت الوطنية للروبوتات، بهدف تطوير قدراتهم التقنية والإبداعية ومهارات التعاون وحل المشكلات على امتداد مراحل البطولة.

ومن خلال «صُنَاع مستقبل زين»، توسّع الشركة ثقافة الابتكار لديها لتتجاوز نموذج عملها وتمتد إلى الجيل القادم، انطلاقاً من إيمانها بأن المُحرّك الحقيقي للمستقبل هو الإنسان، والمبتكرون والمبدعون وأصحاب الحلول الذين تتاح لهم الثقة والفرص العملية للتجربة، والتعلم من المحاولات، والعمل معاً لتحويل الأفكار إلى واقع.

جائزة زين للابتكار

كما تُطلق زين «جائزة زين للابتكار» ضمن بطولة 2027، وهي جائزة مُخصصة لطلبة الجامعات المشاركين في بطولة الكويت الوطنية للروبوتات، وتحثفي بالمشاريع التي تُظهر مزيجاً متميزاً من الابتكار والتفكير النقدي والحلول الإبداعية للمشكلات، إلى جانب القدرة على الربط بين الأفكار والتقنيات والاحتياجات الواقعية.

ومن خلال الجائزة، تسعى زين إلى تشجيع طلبة الجامعات على تجاوز حدود التنفيذ التقني، والتفكير بصورة أعمق

المهارات، لتصبح التكنولوجيا لغة مشتركة تصل بين الأجيال، ويعكس ذلك نهج الشركة الأوسع في تطوير البطولة من مجرد منافسة إلى منصة أشمل للتعلم والتجربة والتفاعل الهادف مع التكنولوجيا.

ومن خلال الجمع بين الشباب والمعلمين والخبراء والمتخصصين والمرشدين وأفراد العائلة، تسعى زين إلى توفير مساحات تُمكن المواهب الناشئة من الاستفادة من الخبرات المتراكمة، وفي الوقت نفسه تُبقي الأجيال الأكبر سناً على تواصل مع التقنيات سريعة التطور والمهارات الجديدة وأساليب التفكير الحديثة.

صُنَاع مُستقبل زين

للمرة الأولى، تُشارك زين في البطولة بفريقين مُخصصين لبناء موظفيها ضمن برنامجها الجديد «صُنَاع مُستقبل زين»، لتفتح مساراً مُباشراً أمام الجيل القادم من عائلة زين للتعلم والبناء والمنافسة وتمثيل الشركة في البطولة الوطنية.

وسيضم البرنامج فريقاً للناشئين من عمر 6 إلى 12 عاماً، وفريقاً للشباب من عمر 13 إلى 17 عاماً، بواقع خمسة مشاركين في كل فريق، حيث سيخوض صُنَاع المستقبل المختارون رحلة تدريبية متخصصة مع

ثواصل زين حضورها كشريك استراتيجي لبطولة الكويت الوطنية للروبوتات (KNRC) للعام الرابع على التوالي بالتعاون مع جامعة الكويت ممثلة بقسم علوم الحاسوب في كلية العلوم، حيث تستمر النسخة الجديدة بالمُضي في رسالة البطولة لتنمية القدرات الوطنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وفتح مسارات عملية تُساهم في إعداد الأجيال الشابة لمواكبة الاقتصاد الرقمي والمعرفي. وجاء الإعلان خلال المؤتمر الصحفي الذي أقيم في جامعة الكويت، بحضور القائم بأعمال عميد كلية العلوم د. حيدر ببهاني، والمدير العام للهيئة العامة للشباب والرياضة بالتكليف بشار عبدالله السالم، ومسؤول ريادة الأعمال والابتكار المؤسسي في زين الكويت سارة الحبيب، ومُمثل وزارة التربية نورية المطيري، ومُمثلي الشركاء والداعمين.

خلال المؤتمر، تم الكشف عن الموسم الجديد من البطولة وبرنامجها الموسّع الذي يشمل مجموعة من المنافسات والتجارب التدريبية وورش العمل والأنشطة المُتخصصة في التكنولوجيا، فبعد نجاح المواسم الثلاثة الماضية، تواصل المبادرة الجمع بين قطاعات التعليم والشباب والقطاع الخاص حول طموح مُشترك يتمثل في إتاحة فرص أوسع أمام الجيل القادم في الكويت للتعلم بالممارسة، واستكشاف التقنيات الناشئة، والتعامل مع تحديات واقعية، وتحويل الأفكار إلى حلول عملية قابلة للتطبيق.

وتأتي البطولة بتنظيم مُشترك بين جامعة الكويت والهيئة العامة للشباب والرياضة ووزارة التربية، وبالشراكة الاستراتيجية مع زين الكويت ومجموعة السائر، وبرعاية بنك وربة، وكلية الكويت التقنية، وكلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا، والمركز العلمي، في نموذج يعكس تكامل أدوار القطاع التعليمي والقطاع الشبابي والقطاع الخاص لخدمة مُستقبل الكويت.

وعلى مدى الأعوام الماضية، أسهمت البطولة في تقريب عالم التكنولوجيا من آلاف الطلبة في مختلف المراحل التعليمية، ووفرت لهم فرصاً لاستكشاف الروبوتات والبرمجة والهندسة والابتكار التطبيقي من خلال تجارب عملية وتفاعلية.

ومن خلال الجمع بين المنافسات وورش العمل والمسارات التدريبية والتجارب التطبيقية، أسهمت البطولة في تطوير مهارات التفكير التحليلي وحل المشكلات والعمل الجماعي والقدرات التقنية لدى المشاركين، من خلال تشجيعهم على التجربة والابتكار، وتعزيز ثقتهم بقدراتهم للإسهام في مُستقبل الاقتصاد الرقمي والمعرفي في الكويت.

وفي موسم 2027، توسّع زين طموحات شراكاتها لتتجاوز المفهوم التقليدي لتطوير المهارات، إذ تسعى إلى الإسهام في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر وإعادة صقل

إنجاز يعكس التزام البنك المستمر بالتميز والابتكار في التمويل الإسلامي وتعزيز ثقة عملائه وشركائه

KIB يحصد جائزتين مرموقتين من IFN عن صكوك من الشريحة الثانية بقيمة 300 مليون دولار

عكست ثقة قوية من المستثمرين وحقت أعلى معدل تغطية اكتتاب (Oversubscription) لأي إصدار صادر عن مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2025. وأضاف البراك: «ويبرز هذا المستوى الاستثنائي من الطلب حجم إقبال المستثمرين على الإصدارات عالية الجودة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية».

وحصل الإصدار على تصنيف ائتماني بدرجة «BBB+» من وكالة «فيتش» العالمية وتم إدراجه في سوق لندن للأوراق المالية، وقد تمت إدارته بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات المالية الرائدة عالمياً ومحلياً، شملت سيتي جروب وبنك ستاندرد تشارترد كمنسقين عالميين، بالإضافة إلى شركة بنك السلام كابيتال، وأرقام كابيتال، وبنك إتش أس بي سي وشركة كامكو إنفست، وشركة بيتك كابيتال، وشركة الدولي إنفست، وشركة كيو أن بي كابيتال، كمدرّاء رئيسيين مشتركين ومدرّاء سجل اكتتاب.

الجدير بالذكر أن جوائز مؤسسة إسلاميك فاينانس نيوز (IFN)، التي انطلقت قبل أكثر من عقدين، تعدّ إحدى أبرز المنصات العالمية التي تحتفي بالتميز والإنجاز في قطاع التمويل الإسلامي. وتكرّم الجوائز المؤسسات الرائدة والصفقات البارزة التي تسهم في مواصلة تطوير أسواق التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز نموها على مستوى العالم.



ومعايير الشريعة الإسلامية إلى جانب اعتبارات الاستدامة. وحظيت الصكوك بإقبال قوي من المستثمرين، حيث بلغ حجم طلبات الاكتتاب 2.1 مليار دولار أمريكي، ما يعادل أكثر من 7 أضعاف حجم الإصدار.

من جانبه، قال جمال البراك: «نفخر في KIB Invest بدورنا في دعم KIB في هذا الإصدار المهم بصفقتنا مدير إصدار رئيسياً مشتركاً ومدير سجل اكتتاب، بما يعزز دورنا كشريك استراتيجي موثوق للمؤسسات المالية الرائدة في أسواق رأس المال الإقليمية والعالمية. وتشكل جائزتنا IFN دليلاً على قوة التعاون والنجاح في تنفيذ هذه الصفقة البارزة، التي

نهج حصيف ومدرّوس في إدارة رأس المال، بما يدعم تطلعات البنك للنمو على المدى الطويل، بالتوازي مع التزامنا بتقديم حلول مالية تتوافق مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)». وأضاف الدولية: «ويُدفعنا هذا الإنجاز إلى مواصلة استكشاف أدوات مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز متانة مركزنا المالي ويمكننا من اقتناص الفرص المتاحة في الأسواق».

وكان KIB قد أتم في عام 2025 إصدار صكوك مستدامة بقيمة 300 مليون دولار أمريكي ضمن الشريحة الثانية من قاعدة رأسماله. وجمع الإصدار بين معايير «بازل 3» الدولية

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) فوزه بجائزتين مرموقتين من مؤسسة إسلاميك فاينانس نيوز العالمية (IFN)، عن صكوكه من الشريحة الثانية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، وهما: جائزة «صفقة الكويت للعام 2025» وجائزة «الصفقة التنظيمية للعام 2025». ويؤكد هذا الإنجاز أهمية الإصدار والمكانة القوية التي يتمتع بها البنك في أسواق رأس المال الإسلامية. وجرى تسليم الجائزتين خلال حفل جوائز IFN، الذي أقيم مؤخراً في دبي، فيما تسلّم الجائزتين نيابة عن KIB كل من محمد الدولية، المدير العام لإدارة الخزينة في KIB، وجمال البراك، الرئيس التنفيذي لشركة KIB Invest.

وتمنح IFN الجوائز بعد عملية تقييم دقيقة تجريها لجنة مختصة مكونة من جهات محايدة، حيث تحضّر الصفقات لمراجعة شاملة قبل اختيار صفقة واحدة متميزة للفوز عن كل فئة. ويعكس هذا التكريم التزام KIB المستمر بالتميز والابتكار في مجال التمويل الإسلامي، إلى جانب مستوى الخدمة الذي أسهم في ترسيخ ثقة عملائه وشركائه في مختلف أنحاء المنطقة.

وتعليقاً على الجائزتين، قال محمد الدولية: «نفخر بحصول هذا الإصدار البارز على التقدير ضمن فئتين مرموقتين من جوائز IFN، وهو ما يعكس قوة الصفقة والجهود التي بذلها فريق العمل لإنجاحها، ويؤكد مجدداً قدرة KIB على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية من خلال أدوات تمويل إسلامية مبتكرة. ونواصل تبني

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

ضبابية أسواق السندات لا تشجع على إصدارات جديدة

سوق السندات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وكلما انخفض التصنيف الائتماني، زاد التوسع في الهوامش.

غياب الإصدارات الكبرى في سبتمبر

وذكر أن شهر سبتمبر لم يشهد في الولايات المتحدة إصدارات من شركات التكنولوجيا العملاقة أو ما يعرف بـ“Hyperscalers” لطرح سندات مثلما كان في الأشهر الماضية. وقال إن الإصدار الذي شهدته السوق خلال الأسبوع الماضي كان سندات «باراماونت-Paramount» في الولايات المتحدة، وتراجعت أسعارها في السوق الثانوية، بالتزامن مع توسع الهوامش الخاصة بها، وهذا يعد ظاهرة عالمية وليست بمنطقة الخليج.

واستبعد أن يكون اتجاه بعض البنوك في الآونة الأخيرة لإصدارات السندات من الشريحة الثانية من رأس المال بدلاً من الـ“AT1”، بسبب ارتفاع العوائد، لكنه عزا السبب الرئيسي إلى هيكلة رأس المال للبنوك.

وقال إن السندات من الشريحة الثانية لبنوك المملكة العربية السعودية، مقارنة بالمخاطر المرتبطة بها، تبدو جذابة أكثر من الشريحة الأولى فهي أرخص فعلياً، ولا يوجد فرق كبير في الهوامش بين الشريحتين. وفي بعض البنوك لا يوجد فرق كبير بينهما، وبالتالي قد يكون الحصول على الشريحة الثانية أفضل من الشريحة الأولى، بالنظر إلى مستوى المخاطر التي يتحملها المستثمر.



الولايات المتحدة. وفي شهر أبريل كانت فروق العائد أو Spreads على إصدارات Triple-C الأميركية في حدود 600 نقطة أساس، أي نحو 6%، بينما أصبحت حالياً فوق 1000 نقطة أساس، أي أكثر من 10%، وكان هذا مقتصرًا على فئة Triple-C، وهو أمر منطقي في ظل توقعات ارتفاع أسعار الفائدة، باعتبار أن هذه الفئة هي الأكثر تأثراً بارتفاع تكلفة الاقتراض.

وأضاف المومني «الجديد حالياً أن الهوامش أخذت تتوسع بشكل عام في مختلف أجزاء

الإصدار، نظراً إلى الضبابية التي تشهدها السوق.

وبيّن المومني أن الهوامش - الفرق بين عوائد سندات الخزانة الأميركية وما يطلبه المستثمرون على الإصدارات الجديدة- بدأت تتوسع فعلياً في كل أسواق العالم.

اتساع الهوامش على مختلف فئات الإصدارات

وقال إن الهوامش كانت تتوسع في البداية على الإصدارات ذات التصنيف الائتماني المنخفض جداً، وتحديداً Triple-C في

قال رئيس قسم إدارة الأصول والموجودات في «كابيتال للاستثمارات»، رائد المومني، إن العوائد على سندات الحكومة الأميركية ارتفعت بشكل ملحوظ جداً، على الرغم من صدور بيانات اقتصادية جاءت أقل من المتوقع. مشيراً إلى أن تأثير ذلك سيظهر في كل مكان في العالم، على أي شيء مسعّر بالدولار موضعاً أن الضبابية الكبيرة الموجودة في سوق السندات لا تشجع على إصدارات جديدة.

وأفاد في مقابلة مع «العربية Business» أن أثر ارتفاع عوائد السندات الأميركية ظهر على سندات المنطقة إذ تراجعت أسعارها خلال الأسبوع الماضي بشكل ملحوظ. وحتى يوم الجمعة، لم تكن الحركة قوية جداً، على الأرجح لأن البيانات صدرت في وقت متأخر في منطقة الخليج، وبالتالي فإن أثرها لم يكن قد ظهر بالكامل.

وتوقع المومني أن تتراجع الإصدارات الأولية لأن التذبذبات العالية وحالة عدم اليقين والتقلبات الموجودة حالياً في عوائد سندات الحكومة الأميركية لا تساعد السوق، ولا تعطي مجالاً كبيراً لأي جهة للتفكير في إصدار جديد.

وأشار إلى إعلانات سابقة عن إصدارات من بنوك في دولة الكويت ودولة قطر، لكن فعلياً لم تنفذ هذه الإصدارات في السوق بعد، موضحاً أن ارتفاع العوائد ليس مشجعاً على

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور
الشتاء

«أوبك+» يبقى على حصص إنتاج النفط لنوفمبر دون تغيير خلال اجتماع الدول السبع في التحالف تجدد التزامها الجماعي باستقرار أسواق النفط العالمية واستعادتها لتوازنها

التدريجي لتخفيضات طوعية بنحو 1.65 مليون برميل يوميًا كانت قد بدأتها في 2023.

ويضم «أوبك+» منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها، بما في ذلك روسيا.

من جانبه، قال علي الريامي المدير العام لتسويق النفط والغاز بوزارة الطاقة والمعادن بسلطنة عمان، إن الزيادات السابقة لتحالف «أوبك+» كانت رمزية، وكانت لإرجاع الكميات المستقطعة طوعاً من 7 دول أعضاء، موضحاً أن هذه الكميات عادت للأسواق، ويتبقى كميات التخفيضات الأساسية التي تشارك فيها كل الدول.

وأضاف الريامي في مقابلة مع «العربية Business»، أنه يجري تقييم خط الأساس الذي يتم تحديد التخفيض على أساسه، متوقعاً أن يتم الإعلان عن أساسيات الإنتاج الجديدة والكميات المحددة نهاية العام الحالي أو مطلع العام المقبل.



مليون برميل يومياً في نوفمبر، والعراق 4.431 مليون برميل يومياً.

وكانت «أوبك+» قد رفعت أهداف الإنتاج خلال معظم العام، قبل أن تقرر تثبيتها في أكتوبر، بعدما أكملت في سبتمبر الإلغاء

الاجتماع القادم في 1 نوفمبر 2026م.

جدول الإنتاج المعتمد في الاجتماع

وحسب بيان «أوبك+» فإن السعودية تستهدف إنتاج 10.478 مليون برميل يومياً في نوفمبر، وتستهدف روسيا إنتاج 9.949

أبقى تحالف «أوبك+» ممثلاً في 7 دول رئيسية، على حصص إنتاج النفط لشهر نوفمبر دون تغيير خلال اجتماع الأحد، كما كان متوقعاً.

وحسب بيان، فإن الدول السبع الأعضاء في مجموعة «أوبك+»، التي تضم المملكة العربية السعودية، وروسيا، والعراق، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعمان، التي سبق أن أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023م، عقدت اجتماعاً، عبر الاتصال المرئي، بتاريخ 4 أكتوبر 2026م لمراجعة مستجدات السوق البترولية وآفاقها المستقبلية.

وقررت الدول السبع المشاركة الإبقاء في شهر نوفمبر 2026م على مستويات الإنتاج المطلوبة لشهر سبتمبر 2026م، وفقاً لما هو مبين في الجدول أدناه.

وجددت الدول السبع التزامها بإعلان التعاون، وستواصل عقد اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق، على أن يُعقد

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

تخليب ياللي الطيب مايزهي إلا في شموخك

بخور

النخبة

عود بشاير

معمول دجالس

معمول فلنسه

معمول منامس

صناديق التحوط تقتحم سوق السندات الأميركية.. فرصة للفيدرالي أم تهديد للاستقرار المالي؟

النقدية وتبيع العقود الآجلة المقابلة، سعياً لتحقيق أرباح من الفجوة السعرية بين السوقين.

وأجبر ضيق هذه الفروقات الصناديق على استخدام رافعة مالية مرتفعة لتعزيز العوائد، مستفيدة من اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» لبناء مراكز تفوق رأسمالها الفعلي بأضعاف. وأظهرت تقديرات «مورغان ستانلي» تراجع حجم مراكز هذه الاستراتيجية بنحو 20% خلال العام الحالي إلى 1.2 تريليون دولار، في إشارة إلى تزايد الحذر مع استمرار موجة بيع السندات.

ورغم استمرار صناديق التحوط في شراء السندات بشكل صافٍ، فإن هذا التراجع سلط الضوء على سرعة تغير المراكز المعتمدة على التمويل المقترض عند تبدل ظروف السوق، وما يحمله ذلك من مخاطر التخارج غير المنظم خلال فترات التوتر.

وقال دون شتاينبروغه، مؤسس «إيجكروفت بارتنز»، إن أكبر المخاطر تكمن في صفقات «الأساس»، إذ تعتمد على هوامش ربح ضيقة ويمكن أن تصل الرافعة المالية فيها إلى 20 ضعفاً أو أكثر.

وأضاف أن تجربة مارس 2020 أظهرت كيف يمكن لتدهور السيولة في سوق السندات أن يجبر الصناديق المدينة على تصفية مراكزها بسرعة، ما يخلق حلقة متسارعة من طلبات الضمانات والبيع القسري وتقلبات الأسعار.

ضرورة ومصدر خطر

رغم هذه التحذيرات، أكد خبراء أن لصناديق التحوط دوراً إيجابياً في السوق، إذ توفر سيولة عبر التداول النشط بدلاً من الاحتفاظ بالسندات حتى الاستحقاق، ما يساعد على امتصاص ضغوط الشراء والبيع ويدعم كفاءة التسعير.

ورأى كين هاينز، رئيس شركة «هيدج فاند ريسيرش»، أن هذا النشاط قد يساهم في استقرار تحركات أسعار الفائدة والحد من التقلبات على المدى الطويل.

وأبرزت التطورات مفارقة متزايدة في سوق الدين الأميركي، إذ أصبحت صناديق التحوط لاعباً ضرورياً للحفاظ على السيولة في ظل تضخم المعروض من السندات، لكنها في الوقت نفسه قد تتحول إلى مصدر لمخاطر نظامية إذا اضطرت إلى فك مراكزها الممولة بالديون بصورة مفاجئة.



ودفعت هذه التحولات الجهات التنظيمية إلى دق ناقوس الخطر. وأشار الاحتياطي الفيدرالي إلى أن مستويات الرافعة المالية لدى صناديق التحوط لا تزال قرب مستويات قياسية، محذراً من أن فقدانها المفاجئ لمصادر التمويل قد ينقل الضغوط إلى أسواق أخرى.

وذهب بنك التسويات الدولية إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن صعود صناديق التحوط كوسيط رئيسي في أسواق السندات الحكومية خلق نقاط ضعف جديدة تهدد الاستقرار المالي، نظراً لاعتمادها المكثف على التمويل قصير الأجل والاقتراض.

رهان على فروق الأسعار

لم تتجه صناديق التحوط إلى السندات الأميركية بحثاً عن العائد فقط، بل اعتمدت بدرجة كبيرة على استراتيجيات تستغل الفروقات السعرية المحدودة بين الأدوات المالية المرتبطة بالسندات.

وبرزت من بين هذه الاستراتيجيات ما يعرف بصفقة «الأساس» (Basis Trade)، حيث تشتري الصناديق السندات

عززت صناديق التحوط حضورها في سوق سندات الخزنة الأميركية البالغة قيمته نحو 30 تريليون دولار، مستفيدة من تراجع شهية بعض المستثمرين التقليديين تجاه السندات طويلة الأجل. وبينما ساعد هذا التحول الحكومة الأميركية على استيعاب الزيادة المستمرة في الديون، حذر خبراء من أنه قد يجعل أكبر سوق للسندات في العالم أكثر عرضة للاضطرابات.

وأظهرت بيانات مكتب الأبحاث المالية الأميركي ارتفاع حيازات صناديق التحوط من سندات الخزنة إلى تريليوني دولار بنهاية 2025، أي ما يقارب 3 أضعاف مستواها قبل 5 سنوات. وبلغت حصتها من الدين القابل للتداول نحو 7%، وهو مستوى قياسي.

كما كشفت بيانات الاحتياطي الفيدرالي استمرار صناديق التحوط كمشتري صافٍ للسندات خلال النصف الأول من 2026، بعدما اشترت ما قيمته 87 مليار دولار، منها اقتصادية ثروات كلف 60.6 مليار دولار خلال الربع الثاني.

وجاء تنامي دور هذه الصناديق في وقت حساس لسوق السندات، إذ ارتفع العائد على السندات الأميركية لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوى منذ 2007، فيما قفز العائد على السندات لأجل 30 عاماً إلى أعلى مستوى منذ 2002.

وحذر المتخصص في صناديق التحوط لدى «يونيون بانكير بريفيه»، ريكي شياو، من أن هذه الصناديق تعتمد على مستويات مرتفعة من الرافعة المالية مقارنة بفئات المستثمرين الأخرى، ما قد يفاقم المخاطر النظامية. وأضاف أن أي خفض قسري للديون في ظروف الأزمات قد ينعكس على السيولة والاستقرار المالي بشكل أوسع.

تراجع المشتريين التقليديين

في الوقت نفسه، قلصت صناديق التقاعد تدريجياً اعتمادها على السندات الحكومية طويلة الأجل، مدفوعة بتغيرات هيكلية في أنظمة التقاعد وتحولها نحو خطط ترتبط عوائدها بأداء الاستثمار بدلاً من المزايا المحددة مسبقاً.

كما رفعت بعض المؤسسات المالية انكشافها على أصول أعلى عائداً وأقل سيولة، مثل الائتمان الخاص، الذي استقطب استثمارات قاربت 300 مليار دولار خلال 2025 وفق بيانات «ميرسر».

بلومبرغ: صادرات النفط السعودية تتعافى في سبتمبر وتقترب من مستوياتها الطبيعية

يوميًا. وتبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للمملكة 12 مليون برميل يوميًا، إلا أن إنتاجها الفعلي يظل دون هذا المستوى، التزامًا باتفاقات تحالف «أوبك+» للدول المصدرة للبترو.

الشحنات السعودية تقود صادرات نفط الشرق الأوسط

تتجه أنظار سوق النفط إلى حد كبير نحو أحجام الخام والمنتجات النفطية الخارجة من المنطقة، مع دخول الصراع بين الولايات المتحدة وإيران شهره الثامن. وكتب محللو «جيه بي مورغان» من بينهم ناتاشا كانيغا، في مذكرة بتاريخ 29 سبتمبر أن التدفقات عبر هرمز «عادت تقريباً إلى المستويات المرتفعة المسجلة في أواخر يونيو، والبالغة نحو 13 مليون برميل يوميًا، بقيادة السعودية بشكل أساسي».

وفي الوقت نفسه، أفاد «غولدمان ساكس» بأن صادرات النفط من الخليج العربي، بما في ذلك التدفقات النفطية غير المرصودة، تعافت إلى 23.3 مليون برميل يوميًا خلال الأسبوع الماضي، بما يعادل متوسطها في عام 2025. وأضاف محللو «غولدمان»، ومن بينهم يوليا جيستكوكا غريغسبي، في مذكرة مؤرخة 29 سبتمبر: «نقدّر أن سوق النفط العالمية كانت شبه متوازنة خلال سبتمبر».

الشحنات إلى موانئ الخليج العربي إثر هجوم 10 سبتمبر الذي أوقف خط «شرق-غرب» معظم الشهر.

وكانت السعودية قد حولت صادرات الخام عبر الخط إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وسط الاضطرابات التي يشهدها مضيق هرمز منذ مطلع مارس. وانخفضت شحنات التصدير من ينبع إلى 2.29 مليون برميل يوميًا في سبتمبر، مقابل 2.47 مليون برميل يوميًا في أغسطس، وفق الأرقام المعدلة.

تكثيف ضخ النفط عبر «شرق-غرب»

بالتوازي مع تعافي الشحنات عبر الخليج، أفادت «بلومبرغ» يوم الجمعة بأن «أرامكو» السعودية رفعت الضخ عبر خط «شرق-غرب» إلى قرابة 6 ملايين برميل يوميًا، بما يتجاوز 80% من طاقته البالغة 7 ملايين برميل، بعدما كان يعمل بنحو نصف طاقته في وقت سابق من الأسبوع. وبحسب شخص مطلع تحدث للوكالة، تتيح هذه التدفقات نحو 4.5 مليون برميل يوميًا للتصدير من الساحل الغربي، بعد احتساب الإمدادات الموجهة إلى المصافي المحلية. ولم يرد مسؤولون سعوديون على الفور على طلب «بلومبرغ» للتعليق على أرقام الصادرات.

كانت السعودية تنتج نحو 10 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام قبل الحرب، وتُصدّر منها قرابة 7 ملايين برميل

تعافت صادرات السعودية من النفط الخام في سبتمبر لتتقرب من مستويات ما قبل الحرب، مدفوعة بزيادة الشحنات عبر مضيق هرمز، رغم هجوم أوقف خط أنابيب «شرق-غرب» معظم الشهر، بحسب بيانات تتبع ناقلات جمعتها «بلومبرغ».

بلغ متوسط صادرات السعودية من النفط في سبتمبر نحو 6.13 مليون برميل يوميًا، وفق بيانات تتبع الناقلات التي جمعتها «بلومبرغ»، بزيادة تقارب 80% عن أغسطس، حين سجلت 3.41 مليون برميل يوميًا، وفق بيانات معدلة. لكنها ظلت دون مستوى يناير البالغ 6.89 مليون برميل يوميًا، وهو آخر شهر لم تتأثر فيه الصادرات بالحرب التي يشهدها الخليج العربي.

الأرقام تؤكد التعافي الذي كشفت عنه «الشرق بلومبرغ» في تقريرها الحصري استناداً إلى بيانات شركة «كيلر» لتتبع شحنات السلع. وقدرت البيانات المحدثّة التي نشرتها «الشرق بلومبرغ» في 30 سبتمبر متوسط صادرات الشهر كاملاً بنحو 6.36 مليون برميل يوميًا، بفارق محدود يبلغ 230 ألف برميل يوميًا عن تقديرات «بلومبرغ».

انتعاش شحنات النفط السعودية عبر هرمز

ارتفعت تدفقات النفط السعودي عبر مضيق هرمز إلى قرابة 4 ملايين برميل يوميًا، بعدما أعادت المملكة توجيه

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

المصارف السعودية ترفع استثماراتها بالسندات الحكومية 22.78 مليار ريال خلال 8 أشهر

ارتفعت الاستثمارات التراكمية للمصارف العاملة في المملكة العربية السعودية بالسندات الحكومية وشبه الحكومية بنهاية شهر أغسطس 2026م بنسبة 6.07% على أساس سنوي، وبزيادة تقدر بـ 38.67 مليار ريال عن الشهر المماثل من العام الماضي، فيما زادت منذ بداية العام الحالي بواقع 22.78 مليار ريال.

وبلغت قيمة الاستثمارات التراكمية للمصارف العاملة في المملكة بالسندات الحكومية وشبه الحكومية 676.04 مليار ريال بنهاية أغسطس الماضي، مقابل 637.38 مليار ريال بنهاية الشهر ذاته من عام 2025م؛ بحسب بيانات البنك المركزي السعودي «ساما».

وعلى أساس شهري، ارتفعت قيمة استثمارات المصارف بالسندات الحكومية بنهاية شهر أغسطس 2026 بما يعادل 5.07 مليار ريال عن قيمتها في نهاية يوليو الماضي، والبالغة بنهايته 670.98 مليار ريال؛ لترتفع بنحو 0.76%.

وزادت استثمارات المصارف بالسندات الحكومية وشبه الحكومية خلال الـ 8 أشهر الأولى من 2026م بواقع 22.78 مليار ريال؛ حيث ارتفعت بنسبة 3.49% عن حجمها بنهاية عام 2025م والبالغة 653.26 مليار ريال.

ورفعت المصارف استثماراتها بسندات الخزينة في العام الماضي بواقع 61.37 مليار ريال ونمو نسبته 10.37% مقارنة مع قيمتها بنهاية عام 2024م والبالغة 591.9 مليار ريال.

وتشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية التي تصدرها الحكومة السعودية، السندات والصكوك الحكومية المصدرة دولياً التي تقوم المصارف بشرائها من السوق الثانوية.

يُشار إلى أن السندات أداة من أدوات الدين العام طويلة الأجل، تلجأ إليها الدول لتمويل عجز الموازنة، فيما تعني الصكوك السيادية أنها أداة من أدوات الدين تصدرها الدولة لجمع الأموال تستخدمها في سد العجز، وتثبت حق الملكية لحاملها في أصول.

وشكلت استثمارات المصارف بالسندات الحكومية 70.93% من إجمالي مطلوبات البنوك بالمملكة من القطاع العام (الحكومي وشبه الحكومي) بنهاية شهر أغسطس 2026م.

وبلغت مطلوبات البنوك الإجمالية من القطاع العام 953.07 مليار ريال بنهاية شهر أغسطس الماضي؛ مقابل 871.35 مليار ريال في نهاية الشهر المماثل من عام 2025م؛ لتزيد بنسبة 9.38%، وبما يعادل 81.73 مليار ريال، فيما كانت تبلغ 944.68 مليار ريال بنهاية يوليو 2026م.

وتضمنت مطلوبات البنوك من القطاع العام أيضاً ائتمناً مصرفياً للمؤسسات العامة (يشمل قروضاً وسلفاً وسحوبات على المكشوف) بقيمة 277.03 مليار ريال بنهاية أغسطس 2026م، مقابل 233.97 مليار ريال بنهاية الشهر ذاته من العام الماضي؛ لترتفع بنحو 18.4% وبما يعادل 43.06 مليار ريال.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

50300624

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

للتشجيع العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك بنهم شقة أو مبنى سكني

للتشجيع العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك بنهم شقة أو مبنى سكني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبق

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكم 20 أكتوبر

الحكم 20 أكتوبر

الحكم 20 أكتوبر



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf